الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

أثر محددات القطاع الزراعي على الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

إعداد الطلبة:

- مهاوات عبد الرؤوف
- غربي السعيد
- عبية يونس

الاستاذ المشرف:

د/ عزي خليفة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بن عمر لخضر	محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
عزي خليفة	محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
بغداد بنين	محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023 م.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

قال تعالى (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ... ولا تطيب الأخرة إلا بعفوك ... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله ﷻ

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ...ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا مُحَمَّد ﷺ إلى كل من كلله الله بالهيبة والوقار ...إلى من علمنا العطاء بدون انتظار.

نهدي هذا العمل إلى:

من ربانا وأنارنا دربنا وأعاننا بالصلوات والدعوات

وإلى كل الأهل الاعزاء

وأصدقائنا وكل أساتذتنا في جميع مراحل الدراسة

إلى جميع أساتذة الكلية وطلبة تخصص اقتصاد كمي

** **

شكـــر وعرفان

لله الفضل والمنة والحمد على توفيقه وعونه

ونتقدم بأخلص عبارات الشكر والعرفان إلى:

* أستاذي الفاضل الدكتور: **خليفة عزي**

على تكرمه مشرفا وموجها لهذا العمل وجزاه الله لكل خير

وللأساتذة الأكارم أعضاء لجنة المناقشة على اضافاتهم وتصويبهم وتقديرهم

إلى كل من مدنا بتوجيه أو معلومة أو تجربه وأخص منهم:

* الدكتور: خليل زغدي

* أساتذة كلية علوم الاقتصادية وبالأخص أساتذة اقتصاد كمي

إلى كل من أفادنا في هذا العمل من أساتذة وباحثين التقينا معهم

الملخص

تهدف الدراسة الى معالجة العلاقة بين القطاع الزراعي والناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) وقد تم استخدام نموذج المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) لاستخراج العلاقات طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة. ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لاستخراج العلاقات في الاجل القصير.

وخلصت الدراسة على ان متغيرات القطاع الزراعي تؤثر ايجابيا على الناتج الزراعي في الاجل الطويل وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، في حين التوصل الى انه لا يوجد علاقة بين المتغيرات المستقلة في الاجل القصير.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، الناتج الزراعي، القوى العاملة، المساحة المزروعة.

Abstract

The Study aims to address the relationship between the agricultural sector and agricultural output in Algeria during the period (1990-2022) The fully corrected least squares model (FMOLS) was used to extract the long-term relationships between the study variables, and the error correction model (ECM) to extract the short-term relationships.

The study concluded that agricultural sector variables positively affect agricultural output in the long term, which is consistent with economic theory, while concluding that there is no relationship between the independent variables in the short term.

Keywords: agricultural sector, agricultural output, labor force, cultivated area.

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات

الإهداء .....

شكر وعرفان .....

الملخص .....

فهرس المحتويات ..... I -I

فهرس الجداول I

فهرس الأشكال I

مقدّمـة .....أ-هـ

الفصل الأول: الادبيات النظرية للدراسة

المبحث الأول: اساسيات حول القطاع الزراعي 7

المطلب الأول :مفهوم واهمية القطاع الزراعي..... 7

المطلب الثاني: أنواع وخصائص القطاع الزراعي 8

المطلب الثالث : سياسات واهداف القطاع الزراعي..... 15

المبحث الثاني: علاقة القطاع الزراعي بالناتج الزراعي في الجزائر 19

المطلب الاول: دور القطاع الزراعي في تطوير الناتج الزراعي في الجزائر..... 19

المطلب الثاني: عوائق القطاع الزراعي في تحقيق الناتج الزراعي 24

المطلب الثالث: الاجراءات الممكن اتخاذها لحماية القطاع الزراعي 25

المبحث الثالث: التنمية الزراعية والتوجهات الحديثة للقطاع الزراعي في الجزائر..... 30

المطلب الاول: التنمية الزراعية قبل 1988 (في ظل النظام الاشتراكي)..... 30

المطلب الثاني: التنمية الزراعية بعد 1988 (التحول الى اقتصاد السوق) 31

المطلب الثالث: التوجهات الحديثة للقطاع الزراعي في الجزائر..... 33

خلاصة الفصل الاول: 39

الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية لاثر محددات القطاع الزراعي على الناتج الزراعي خلال الفترة (2022-1990)

المبحث الأول: الجزء النظري للدراسة القياسية 41

المطلب الاول: مفاهيم عامة حول الاقتصاد القياسي 41

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية 42

المطلب الثالث : اختبارات التكامل المشترك 46

المبحث الثاني : بناء النموذج 51

المطلب الاول : بناء النموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة 51

المطلب الثاني: اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة 52

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسون 54

المبحث الثالث : تقدير النموذج وتحليل النتائج 56

المطلب الاول : تقدير المعلمات طويلة الأجل للنموذج وتحليلها 56

المطلب الثاني: تقدير المعلمات قصيرة الأجل باستخدام نموذج ECM وتحليلها 59

المطلب الثالث: تحليل النتائج 61

خلاصة الفصل الثاني: 63

الخاتمة 64

قائمة المراجع 68

الملاحق 71

فهرس الجداول:

الجدول (1): مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات 23
الجدول (2) : مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الواردات 23
الجدول (3): عدد الامتيازات ومناصب الشغل المطروحة في برنامج استصلاح الأراضي 32
الجدول (4) اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية في حالتها الأصلية لفليبس وبيرون 53
الجدول (5): اختبار استقرار السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق الأولية لفليبس وبيرون 54
الجدول (6): اختبار التكامل المشترك لجوهانسون 55
الجدول (7): نتائج اختبار القيم المميزة العظمى 55
الجدول (8): مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة FMOLS..... 56
الجدول (9): معامل تضخم التباين لنموذج تصحيح الخطأ 59
الجدول (10): نتائج اختبار فيليبس بيرون للبواقي z للنموذج 60
الجدول (11): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) 61

فهرس الأشكال

الشكل 01 : تطور حجم اليد العاملة الزراعية في الجزائر في الفترة 2005-2013 22
الشكل 02 : القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للنموذج 58

مقدمة

مقدمة

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر قطاعا حساسا في تطوير الناتج الزراعي، نظرا للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنمية المناطق الريفية، واستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع، واستغلال الميزات النسبية التي يتميز بها من اجل مواجهة التطورات الاقتصادية المتسارعة التي شهدها العالم، وادخلت تجارة السلع الزراعية لأول مرة في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف.

وليتمكن القطاع الزراعي في الجزائر من تحقيق هذا الدور الهام، انتهجت الدولة العديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتجارية في السنوات الأخيرة، حيث تبنت اقتصاد السوق والتحرير التجاري وإصلاح النظام المالي والنقدي وسياسة سعر الصرف، بالإضافة الى تبني العديد من سياسات الدعم، وتنمية وتطوير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي، كالبنية الأساسية وفتح الطرق والمسالك وبناء السدود وقنوات الري والصرف الصحي والخدمات الارشادية والوقائية ومراكز البحوث علاوة على تدريب العاملين في إدارة القطاع الزراعي، وفي ظل ما يشهده العالم حاليا من انفتاح اقتصادي بعد انشاء المنظمة العالمية للتجارة، التي تقرض ان يكون العالم وحدة اقتصادية واحدة تحركه قوى السوق، والمرتبطة بمجموعة المؤسسات المالية والتجارية والصناعية والتكنولوجيا .

ان الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري بشكل عام وضعية حرجة، قد تبلورت ملامحها في الازمات الخانقة المتتالية التي باتت تعصف بالاقتصاد الوطني بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص، فأي كانت أسباب ازمة الزراعة في الجزائر، سواء تعلق الامر بمرحلة التنمية المخططة وغير المتوازنة التي أعطت الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي مما اثر سلبا على القطاع الزراعي، او نتيجة التغيرات الهيكلية العديدة التي عرفها القطاع الزراعي والمشاكل التي عاناها، فان نتيجة هذا الوضع هي تخبط الجزائر في تبعية غذائية شبه مطلقة في وقت اصبح فيه سلاح الغذاء اكبر وسيلة تستعمل لتجويع وإخضاع الشعوب والأمم، وباعتبار ان القطاع الزراعي هو احد القطاعات الاستراتيجية والحساسة في الجزائر، والتي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية اذا ما تم استغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع . وفي ذات السياق يكتسي قطاع الزراعة في الجزائر أهمية بالغة، حيث يشكل النهوض به وتطويره احد اهم التحديات التي تواجهها البلاد منذ الاستقلال، فبعد ان كانت الجزائر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تمول أوروبا المتوسطية وفرنسا على وجه الخصوص بالحبوب والمنتجات الزراعية، ومن اهم متطلبات استمرار النمو بالنسبة للقطاع الزراعي وتتحدد تنمية القطاع الزراعي في توفير المدخلات البشرية والمادية بأسعار اقتصادية ملائمة لقطاع التصنيع الزراعي، كما انها تعني رفع مستوى

الدخل بالقطاع الزراعي مما يؤدي الى زيادة الطلب على مخرجات قطاع التصنيع الزراعي بل وخلق مزيد من الطلب على مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي ذاته.

01-الإشكالية:

من خلال ما تقدم تم صياغة الإشكالية التي يتوجب بحثها في هذه المذكرة كالتالي:

ما أثر محددات القطاع الزراعي على الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟

ولمعالجة هذه الإشكالية والعمل على الإحاطة بالجوانب التي تشكل محور هذه الدراسة يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل توجد علاقة معنوية طردية بين الصادرات الزراعية والناتج الزراعي.
2. هل توجد علاقة معنوية عكسية بين الواردات الزراعية والناتج الزراعي.
3. هل توجد علاقة معنوية طردية بين القوى العاملة والناتج الزراعي.
4. هل توجد علاقة معنوية طردية بين المساحة المزروعة والناتج الزراعي.

02-الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية وتساؤلات الفرعية السابقة الذكر وضعنا الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة معنوية طردية بين الصادرات الزراعية والناتج الزراعي.
2. توجد علاقة معنوية عكسية بين الواردات الزراعية والناتج الزراعي.
3. توجد علاقة معنوية طردية بين القوى العاملة والناتج الزراعي.
4. توجد علاقة معنوية طردية بين المساحة المزروعة والناتج الزراعي.

03-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- معرفة واقع القطاع الزراعي في الجزائر والامكانيات المتاحة امامه من اجل تطويره وحمايته.
- يساهم القطاع الزراعي في توفير جزء كبير من غذاء السكان وهذا من خلال ناتجه الزراعي.

- تحليل مدى تأثير القطاع الزراعي في الجزائر على الناتج الزراعي خلال الفترة (1990-2022).

04-أهداف الدراسة:

يمكن حصر أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- الإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات المطروحة والتوصل الى نتائج موضوعية لهذه الدراسة.
- الوقوف على أهم وأفضل طرق قياس أثر القطاع الزراعي على الناتج الزراعي خلال الفترة (1990-2022).
-ابراز الدور الفعال للقطاع الزراعي في تطوير الناتج الزراعي لأجل توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع.

05-المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية، وما يتبعها من تساؤلات فرعية التي يطرحها موضوع البحث واختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي باعتباره الأنسب في تبيان محددات الدراسة والمفاهيم ذات الصلة بها. واستعمل المنهج الاحصائي لقياس مدى تأثير القطاع الزراعي على الناتج الزراعي وهذا من خلال الاعتماد على نظام فيوز للوصول الى إجابات كمية لموضوع الدراسة.

أما الأدوات المستخدمة في بحثنا في جمع المعلومات والبيانات، نختصرها فيما يلي:

- البحوث والدراسات السابقة في موضوع الزراعة وأثرها على الاقتصاد.

06-حدود الدراسة:

تقتصر دراستنا على الجانب النظري المتعلق بالقطاع الزراعي وهذا وفقا لأشهر الطرق المتبعة، ومحاولة إسقاط هذا على بيانات من القطاع الزراعي بالجزائر ومعالجة أثره على الناتج الزراعي خلال الفترة الزمنية (1990-2022)

07 – دراسات السابقة

1- الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، فوزية غربي، أطروحة دكتوراه، فرع اقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منثوري قسنطينة، سنة 2008، حيث تهدف هذه الدراسة التوصل الى ان الزارعة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي ام لا، وتوصلت الدراسة الى ان القطاع الزراعي غير مستقر ويعجز عن تلبية الطلب المحلي واللجوء الى الاستيراد وبالتالي تستمر تبعيتها للخارج وعليه سوف تكون مهمة القطاع الزراعي، ليس تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، بقدر اهتمامه بتحسين مستوى الامن الغذائي. أما

وجه الاختلاف فيكمن فأنه عالج الموضوع من خلال دور القطاع الزراعي في تحقيق الامن الغذائي بصفة خاصة ولم يتطرق الى أثره بالناتج الزراعي.

2- السياسات العامة لترقية الفلاحة الصحراوية بالجزائر، خليل زغدي، ولاية الوادي نموذجا للإنتاج الزراعي الجزائر 2023 حيث تهدف الدراسة الى الاطلاع على واقع الفلاحة الصحراوية بولاية الوادي وذلك من خلال معرفة طبيعة المنتوجات الزراعية (الخضروات، والفواكه) والكميات المنتجة بين 2018 -2023 وتناول الباحث المضامين الجديدة التي اعتمدت عليها الجزائر لترقية الفلاحة الصحراوية حيث اشار الى تجربة ولاية الوادي، وتوصل الى أن الفلاحة الصحراوية لولاية الوادي قد نجحت في تحقيق قفزة نوعية في انتاج مختلف الخضروات والفواكه واصبحت بذلك قطبا زراعيا بامتياز في الجزائر لكن المغير الذي لم يتناوله الباحث مدى مساهمة الناتج الزراعي في تطوير القطاع الزراعي ودعم الايرادات العامة للدولة.

3-مساهمة القطاع الزراعـــي في الناتـــج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفتـــرة (2000-2020) الجيلانـي موسـاوي واخـــرون، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة حمه لخضر بالوادي 2022/2021.تهدف الدراسة الى تحليل وتقدير أثر القطاع الزراعي على الناتج المحلي الاجمالي واتبع المنهج الكمي بتقدير نموذج تصحيح الخطأ ووظائف الاستجابة الفورية باستخدام برنامج Eviews10من اجل قياس الاثر والعلاقات بين متغيرات الدراسة.وخلصت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين الواردات الزراعية ومستوى النمو الاقتصادي في الفترة الدراسة وهنا لابد على السلطات العمومية تقييد التوجه نحو استيراد المواد الزراعية لما له اثار وخيمة على الدخل الوطني وعلى مستويات التنمية الاقتصادية ككل.

4-واقع القطاع الزراعي في الجزائر، طالبي بدر الدين ولعساس أسية، حيث تهدف الى دراسة واقع القطاع الزراعي في الجزائر بالوقوف على حقيقته ودوره في التنمية الاقتصادية والوصول الى الامن الغذائي من خلال ابراز الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للقطاع الزراعي والبحث عن بدائل للقطاعات غير متجددة وهذا بإسهام القطاع الزراعي على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات. وتوصلا الى نتائج من بينها ان القطاع الزراعي مرهون بإرادة حقيقية تكون مؤشرا للنمو الاقتصادي وكذلك تحديث وتثمين القطاع الزراعي يعتبر مكسبا حقيقيا للاستقلال الاقتصادي والقضاء على التبعية الغذائية

08-هيكل الدراسة:

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين:

- الفصل الأول: تطرقنا إلى واقع القطاع الزراعي في الجزائر، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه اساسيات حول القطاع الزراعي، أما المبحث الثاني تناولنا علاقة القطاع الزراعي بالناتج الزراعي في الجزائر، والمبحث الثالث تحدثنا فيه على التنمية الزراعية في الجزائر والتوجهات الحديثة للقطاع الزراعي.

الدراسة السابقة التي تناولت مواضيع مشابهة لموضوع الدراسة المستهدف ولذلك من أجل مقارنة نتائج الدراسة وتسهيل فهم موضوع دراستنا.

- الفصل الثاني: تطرقنا إلى دراسة قياسية لأثر القطاع الزراعي على الناتج الزراعي، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه مدخل للاقتصاد القياسي أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى بناء نموذج الدراسة اما المبحث الثالث تحدثنا على تقدير النموذج وتحليل نتائجه بالاعتماد على نظام فيوز.

الفصل الأول:

الادبيات النظرية

للدراسة

تمهيد

يحظى القطاع الزراعي باهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة او النامية، وهذا للدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهدافه، والمتمثلة في زيادة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الزراعي وفي زيادة نصيب الفرد منه وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في مناطق الريفية، كما يوفر الاحتياجات الغذائية للسكان وتقليل حجم الواردات، وتوفير المواد الأولية الزراعية للصناعة ويمثل مصدر لثروات إضافية للبلاد.

المبحث الأول: أساسيات حول القطاع الزراعي

تواجه الجزائر معضلة حقيقية نتيجة اعتمادها على قطاع المحروقات الذي يمثل النسبة الكبيرة من صادراتها ويعتبر المورد الاساسي للعملة الصعبة مما يؤثر سلبا على كل من القطاعات الاخرى وخاصة القطاع الزراعي فلا بد من بحث على حلول ناجعة للتخلص من هذه المشكلة العويصة وذلك بتحديث وتطوير القطاع الزراعي وبالاستثمار.

المطلب الأول :مفهوم وأهمية القطاع الزراعي

مفهوم القطاع الزراعي

إذا أخذنا الزراعة بمفهومها الضيق فأننا نجدها مشتقة من الكلمتين Agre وتعني الحقل أو التربة، وكلمة Culture تعني العناية، وعلى هذا يمكن القول أن الزراعة هي العناية بزراعة الأرض، أما بالمعنى الذي نقصده فالزراعة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب واللحوم والصوف والجلود وتربية الدواجن والنحل وغيرها وكذلك تشمل الزراعة أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة لأعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى مخازن أو وسطاء، فالزراعة هي علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية (طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش).[1]

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، مطبعة العالي، بغداد، 1969، ص 65.

تعرف الزراعة بأنها "نشاط اقتصادي يهدف لاستغلال الثروة للحصول على الثروة عن طريق زيادة الإنتاج النباتي والحيواني بواسطة التربة وتحسن ظروف انتاجها لسد حاجات الانسان من مأكل وملبس ومسكن وعلى هذا الأساس تشمل الإنتاج النباتي والحيواني معا".[1]

وعرف ابن خلدون الزراعة بأنها " اتخاذ الأقوات والحبوب بالقيام على اثارة الأرض لها وازدراعها، وعلاج نباتها وتعهده بالسقي والتنمية إلى بلوغ غايته ثم حصاد سنبله واستخراج حبه من غلافه، وهي أقدم الصنائع كما أنها محصلة للقوت المكمل لحياة الانسان غالبا".[2]

وقد أصبح النشاط الزراعي يتضمن جميع الفعاليات التي يمارسها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، واقتناء الحيوانات لإنتاج الحليب واللحوم والصوف والجلود، وتربية الدواجن والنحل، كما يشمل النشاط الزراعي الأعمال التكميلية تجري بالمزرعة كالتسويق الذي يقوم به الوسطاء.[3]

أهمية القطاع الزراعي

يكتسي القطاع الزراعي أهمية بالغة حيث:

1- يعتبر القطاع الزراعي النشاط الأساسي لإنتاج السلع الغذائية الضرورية كالقمح والحبوب واللحوم وبالتالي فهو المصدر الأساسي الذي يمد العالم بالغذاء.

2- -إن قطاع الزراعة تمد قطاع الصناعة بالموارد المختلفة لإنتاج الزراعات الصناعية مثل: الخضر الخاصة بالتصدير والطماطم، النباتات الزيتية، العطرية والطبية واللحوم...الخ، بالإضافة إلى هذه الصناعات والصناعات الغذائية فان الصناعة الحديثة تعتمد على الكثير من المنتجات النامية مثل: صناعة النسيج والجلود والأخشاب...الخ.

3- يعتبر القطاع الزراعي بمثابة القطاع الذي يستوعب القوى العاملة في كثير من الدول النامية حيث يشمل العاملين فيه ما يزيد عن 51 %من العاملين في الاقتصاد القومي ككل، وهكذا فانه يمثل مجالا لتوظيف فئة كبيرة من القوى العاملة وخاصة في المناطق والدول المزدحمة بالسكان.

[1] محمد أزهر سعيد السماك، **دراسات في الموارد الاقتصادية**، ط 1، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل، العراق، 1978 ، ص 65.

[2] عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، ط1، الدار التونسية، ج 2، تونس، 1984، ص 488.

[3] عبد الوهاب مطر الداهري، **الاقتصاد الزراعي**، ط 1، دار المعرفة، 1980، ص 25.

4- يساهم القطاع الزراعي أيضا في جمال التراكم الرأسمالي وذلك عندما يحقق فائضا يتم تحويله لتمويل الاستثمارات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي[1].

المطلب الثاني : أنواع وخصائص القطاع الزراعي

5- للقطاع الزراعي أشكال مختلفة من الممارسات الزراعية التي تنقسم إلى عدة معايير، كما يختلف هذا القطاع عن القطاعات الاقتصادية الأخرى بأنه يتصف بسمات وخصائص تميزه.

أنواع القطاع الزراعي

ينقسم القطاع الزراعي إلى أربع أقسام هي:

1- من حيث التقدم والتخلف الاقتصادي والاجتماعي:

حيث ينقسم القطاع الزراعي من حيث هذا المعيار إلى:

أ-الزراعة التقليدية:

هي نظام إنتاج زراعي يتميز بضعف المردود ويطبق على مساحات زراعية شاسعة، منتشرة خصوصا في دول العامل الثالث، يشغل يد عاملة وفيرة مع محدودية المكننة والتكنولوجيا، يتواجد بكثرة في قارتي إفريقيا وأمريكا الجنوبية[2].

ب-الزراعة الراقية :

في هذا النوع من الزراعة تزداد سيطرة الإنسان على الموارد الزراعية الطبيعية أو استخدام أدوات زراعية أكثر تطورا، وتزرع أنواع عديدة من الغلال، ويتميز المجتمع الزراعي في هذه الحالة بالاستقرار وتستعمل المخصبات لتحسين التربة ويتم تنويع المنتجات الزراعية وإتباع الأساليب الحديثة لتنظيم الإنتاج وتطبيق الطرق العالمية لرفع الإنتاج وتطوير سلالة النباتات والحيوانات، كما تستخدم وسائل ري حديثة ومتطورة، وكذلك بالبحث عن المياه اللازمة للري في حالة عدم توفر مياه الأمطار[3].

---

[1] جودي امنة وبودور نوال، **دور القطاع الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2016/2015، ص58

[2] خنفر مانع، **الدور المنوط بالقطاع الزراعي الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2001، ص7.

[3] أحمد رمضان نعمة الله، **إيمان محمد زكي، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، ص31.

2- من حيث المساحة:

يمكن تقسيم النشاط الزراعي حسب توافر الأراضي الصالحة للزراعة ونذرتها إلى:

أ-الزراعة الكثيفة:

تنشأ الزراعة الكثيفة في الأماكن التي تزدحم بها السكان وترتفع قيمة الأراضي الزراعية كما هو الحال في أحواض الأنهار الرئيسية ويخفف هذا التنويع في الزراعة من إجهاد الأرض ويفسح لها المجال لتجديد خصوبتها[1]. وهو نظام إنتاجي زراعي يتسم بالخصائص التالية:

- الاستعمال المكثف للمدخلات الزراعية بهدف تعظيم الإنتاج والاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج.
- الاستعمال المكثف للأسمدة والمبيدات الكيميائية.
- الاعتماد بشكل كبير على أنظمة ري متطورة.
- الاستعمال المكثف لتقنيات متطورة علما، مما يسمح بتعظيم الموارد وتقليص حجم المساحات المزروعة.

ب-الزراعة الواسعة:

يوجد هذا النوع من الزراعة في المناطق التي تحتوي على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، ولكن لا تستعمل على أحسن ما يرام بسبب قلة السكان، أو قلة توفر عوامل الإنتاج الزراعية، وبحسب الإمكانيات المتوفرة سواء بشرية أو مادية يزرع الجزء المقدور عليه من هذه المساحات الشاسعة ويتميز هذا النوع من الزراعة بالاستخدام الأساليب العلمية الحديثة والمكننة الزراعية، نظرا لوفرة عنصر الأرض وعنصر رأس المال والخبرة الفنية اللازمة لتحقيق أعلى المعدلات الإنتاجية[2].

3- من حيث الاستقرار:

تنقسم الزراعة من خلال هذا المعيار إلى زراعة ثابتة وزراعة متنقلة

[1] جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص43.

[2] أحمد فريد مصطفى، **الموارد الاقتصادية، مؤسسات شباب الجامعة**، الإسكندرية، مصر،2006 ص26.

أ– الزراعة الثابتة:

في هذا النوع من الزراعة تستثمر رقعة الأرض في الإنتاج الزراعي لمدة طويلة طالما يقوم الإنسان بزراعة المحاصيل المناسبة ويستخدم الطرق العلمية الملائمة بالقدر المطلوب وهكذا يتصف هذا النوع من الزراعة بالاستقرار والاستمرار وتصبح علاقة المزارع بأرضه قوية كما يقيم عليها مسكنه ويأوي عليها حيواناته[1].

ب–الزراعة المتنقلة:

إذا تبين للمزارع أن إنتاجية أرضه في تدهور لعدم إتباعه الأصول الزراعية السليمة أو لأن التربة رديئة فلا بد من انتقاله إلى رقعة جيدة من الأرض يبدأ عليها من جديد وأهم ما يميزها[2]:

- التنقل من رقعة أرض إلى أخرى.
- الاعتماد على الآلات البدائية الفأس جانب الحيوانات في الحقل .
- صغر المساحة المزروعة .
- الملكية الشائعة للقبيلة أو الأسرة.
- تعتمد على الأمطار .
- تتميز بالإنتاج بهدف الاكتفاء الذاتي.

4– من حيث السياسات الزراعية:

كانت زراعة الاكتفاء الذاتي–أي قيام الإقليم بإنتاج كل أو معظم حاجياته من المنتجات الزراعية محليا– منتشرة في كل دول العالم في الأزمنة الماضية نظرا لصعوبة اتصال الأقاليم بعضها ببعض وصعوبة حصول الدولة على ما تحتاج إليه من خارج حدودها وتنتشر هذه الزراعة في الوقت الحالي في المناطق المنعزلة طبيعيا كالمناطق الجبلية وبعض الدول شديدة التخلف اقتصاديا أو تلك التي كانت تؤمن بسياسة العزلة الاقتصادية كما هو الوضع في بعض دول الكتلة الشرقية[3] .

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد محرز إسماعيل، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 1970 ص78.

[2] احمد فريد مصطفى، مرجع سابق ذكره، ص 30.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، محمد محرر إسماعيل، مرجع سابق ذكره، ص78.

أ –الزراعة المتخصصة :

وهي الزراعة التي تتخصص بزراعة محصول معين كمزارع الشاي، البطاطا، البن ومن أهم فوائد هذه الزراعة ما يلي :

- يسهل عمليات الزراعة كالحراثة والحصاد والري.
- يسهل عمليات تصنيف المحاصيل.
- يساعد على قيام الأبحاث العلمية والدراسات الفنية.
- يسهل عملية التسويق.
- يزيد من مهارة المزارع.

ب –الزراعة المتنوعة:

في هذا النوع من الزراعة ينتج المزارع عدة محاصيل بعضها يحتاج إليه والبعض الآخر للسوق فهو لا يعتمد كليا على محصول رئيسي واحد ومن فوائدها[1]:

- توزيع العمل على فصول السنة .
- المحافظة على خصوبة الرتبة .
- إمكانية إنتاج أعلى المحاصيل التي يحتاجها المزارع وعائلته .
- تجنب الخسارة الحتمية .
- الجمع بين عدة مشاريع يساعد على الاستفادة من نتائج احد المشاريع .
- يصبح دخل المزارع موزعا على مدار السنة.

ج –الزراعة المختلطة :

وهي الزراعة التي تنتج محاصيل زراعية ومنتجات حيوانية ويتم التنسيق بينها بواسطة خطة مزرعية واحدة ويكون الدخل ناتج عن بيع المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية، إن هذا النوع من المزارع يكون متكاملا وهذا النوع يمثل المزارع المتنوعة غير أنه يمتاز عنها بوجود خطة مزرعية منسقة[2].

[1] جدي عبد الحليم، **الفلاحة والتنمية الذاتية لبلدية الركنية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة 8ماي 54 قالمة،2004 ص36.

[2] جواد سعد العارف، مرجع سابق ذكره، ص94.

5–تعتبر الزراعة النشاط الوحيد الذي يضيف إلى القيمة المضافة الوطنية قيمة حقيقية بمعنى كميات حقيقية وليس قيمة فقط، حيث أن القطاع الزراعي يتعامل مع الخلايا الحية من نبات وحيوان، فكان طبيعيا أن يستفاد من الموارد الطبيعية الحرة كالشمس والهواء في زيادة كمية السلعة، فحبة القمح تتحول إلى سنبلة بها مئة حبة أي قيمة مضافة حقيقية .

6–يمكن أن يساهم القطاع الزراعي في توفير النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية وذلك في حالة إذا كانت الصادرات الزراعية من المنتجات الغذائية والغير غذائية تزيد عن الواردات الزراعية وفي هذه الحالة هناك كسب صافي فائض للقطاع الزراعي يمكن أن يساهم في تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي[1].

7–يساعد نمو النشاط الزراعي في تحقيق معدلات عالية لنمو الاقتصاد عموما وذلك نتيجة لزيادة الطلب على المنتجات الصناعية وخلق قيمة مضافة أعلى في دخل الاقتصاد المتبادل بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة به من صناعات تحويلية أخرى[2] .

خصائص القطاع الزراعي

للقطاع الزراعي سمات عديدة تميزه عن القطاعات الاقتصادية الأخرى نذكر منها:

1- التخصيص المكاني:

يحتاج النبات والحيوان باعتبارهما كائنات حية إلى بيئة طبيعية محددة سواء من حيث الرتبة الملائمة والمياه أو من حيث عوامل المناخ، لذا يصبح الإنتاج الزراعي غير ممكن إلا في مناطق معينة، وفي حالة كانت مناطق الإنتاج بعيدة عن مناطق الاستهلاك احتاج الأمر إلى خدمات إضافية مثل النقل والتخزين وغيرهما مما يطيل قنوات التسويق ويزيد من تكاليف وصول المنتجات إلى المستهلكين[3].

2- ثبات كمية الموارد الاقتصادية الزراعية:

تتميز الموارد الاقتصادية بالثبات على مستوى القطاع الواحد وهذه الخاصية تعني أن الغرض من هذه الموارد محدد أو شبه ثابت في نشاط محدد مما يؤدي بشكل أو بآخر إلى ما يستخدم منها لا يعد ذا جدوى إلا في هذا القطاع ما لم يحدث هذا الاستخدام تغييرا كبيرا في العملية الإنتاجية، إن خاصية الثبات هذه جاءت بسبب

[1] محمود شافعي وآخرون، مدخل إلى الاقتصاد الزراعي، مكتبة الأقصى، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1986 ص58.

[2] أحمد رمضان نعمة الله، **إيمان محمد زكي**، مرجع سابق ذكره، ص32.

[3] عاكف الزعبي، **مبادئ التسويق الزراعي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص42.

خصوصية هذه الموارد لكل قطاع زراعي فهي شديدة التخصص إلى الحد الذي تنخفض فيه قيمتها الاستهلاكية إلى حد كبير خارج القطاع الزراعي، فإذا أخذنا الأرض مثال كمورد اقتصادي زراعي فإنها ثابتة لا يمكن انتقالها من مكان إلى أخر مثال واستغلال ثرواتها يتطلب أن تتم عملية الإنتاج في نفس الموقع الجغرافي، كما أن الأرض لا مجال للتوسع فيها[1] .

3-الموسمية:

بسبب خضوع الإنتاج الزراعي لعوامل المناخ فإنه يتعذر إنتاج المنتوجات الزراعية النباتية بشكل منتظم ومستمر ويترتب على ذلك توافر المنتوجات الزراعية في فترة أو فترات معينة في السنة دون غيرها مما يتسبب في نشوء فائض في عرض السلعة في فترة الإنتاج.

4-تعرض الزراعة لمخاطر كثيرة:

الزراعة أكثر عرضة من غيرها من القطاعات الأخرى للمخاطر الناجمة عن الجفاف والأمطار والبرد الشديد والفيضانات والحشرات والأوبئة والأمراض النباتية والحيوانية بينما نجد أن الصناعات يمكنها حماية نفسها لدرجة كبرية من التقلبات الجوية بالإضافة إلى عدم تعرضها للأوبئة والأمراض التي تتعرض لها الزراعة[2].

5- ارتفاع نسبة التكاليف:

تشكل التكاليف الثابتة في أي قطاع زراعي ما نسبته 71% تقريبا من تكاليف هذا القطاع الكلية، حيث تتمثل هذه التكاليف في عناصر مثل: المباني، الآلات، الأرض الزراعية، ويتحمل المنتج تكاليف صيانة هذه العناصر سواء قام بالعملية الإنتاجية أملا.

[1] عنبر إبراهيم شلاش، **التسويق الزراعي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012 ص 228.

[2] غويلة صبرينة، **فعالية التمويل المبني على المشاركة في تنمية القطاع الزراعي**، تخصص تمويل التنمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 8ماي،1954، قالمة، 2012، ص14.

المطلب الثالث :سياسات وأهداف القطاع الزراعي

تعتبر سياسات القطاع الزراعي مجموعة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة اتجاه هذا القطاع، وهي تمثل في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة.

سياسات القطاع الزراعي

تتمثل سياسات القطاع الزراعي فيما يلي[1]:

1-سياسة البحث والإرشاد الزراعي:

وتتمثل في :

أ- سياسة البحث الزراعي :

غيرت الأبحاث الزراعية في القرن العشرين طبيعة التنمية الزراعية وآفاقها، فأجرى الباحثون الزراعيون خلال سنوات الخمسين الماضية تحليلات ودراسات منهجية أحدثت تغيرات جوهرية في المجال الزراعي، غير أن أبحاث القطاع الخاص في هذا المجال رغم تطورها إلا أنها لم تتجاوز 10% من الاستهلاك الوطني للأبحاث الزراعية إذ أنهم لا يستطيعون منع المزارعين الذين لم يشتركون في تمويل عمل الأبحاث من استعمال المعلومات الحديثة.

ب- الإرشاد الزراعي :

وهو حلقة الوصل بين مراكز الأبحاث الزراعية ومصادر المعلومات التقنية الأخرى من جهة، والمنتجين الزراعيين من جهة أخرى، وتهتم مؤسسات الإرشاد الزراعي بتدريب المزارعين والتعرف إلى المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتحديدها .ويمكن اعتبار الإرشاد الزراعي المكتشف مفتاح التطور الزراعي في البلدان النامية، وبرزت أمهيته في الدول المتقدمة حيث نجد مثال المزارعين الأستراليين يدفعون بأنفسهم أجرة مرشديهم لإدراكهم وعلمهم بالأهمية التي يكتسبها.

2-سياسة الإقراض الزراعي:

يعاني مزارعو البلدان النامية مشاكل عديدة أهمها:

- حرمانهم من تقديمات الضمان الاجتماعي الذي لا يشمل القطاع الزراعي.

[1] منى رحمة، السياسات **الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية**، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص 200.

– افتقارهم إلى النظام الذي يؤمن نشاطاتهم المهنية وإنتاجهم، ويدرس النسب الواجب وجودها ما بين سعر التكلفة، مقدار المحصول وسعر البيع .

ففي حال تعرض المزارع لظروف غير متوقعة على الصعيد الاجتماعي أو المهني الشخصي (كالمرض أو الكوارث الطبيعية)، هذا كله يضعه في حالة خضوع تحرمه من التمتع بحريته في الممارسات المهنية، الاجتماعية والسياسية.

3– سياسات إصلاح الأراضي :

استصلاح الأراضي هو: "عملية تطوير طبيعية للأرض بمعالجة عيوبها ورفع إنتاجيتها وضمان تجهيزاتها بالكميات الضرورية من المياه ". وتشمل هذه السياسة:

– استصلاح الأراضي .

– تنمية المجتمع حيث تنمي المجتمع الريفي وترفع درجة وعي الإنسان ومستواه الثقافي والصحي وتوفري كل الخدمات الضرورية.

4– السياسة الهيكلية الزراعية :

وهي التي تكون موجهة للجانب الهيكلي البنائي للقطاع الزراعي، وتهدف هذه السياسة إلى تشجيع التغيرات في حجم المشاريع الزراعية أو تنظيمها، وتحدث التغيرات الشديدة خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة. ومن بين أهم السياسات الزراعية الهيكلية هي تلك التي تمس التغيرات الهيكلية مثل نسبة السكان العاملين في الزراعة نتيجة لجذب النشاط الزراعي للكثير من الأيدي العاملة.

5– السياسة السعرية الزراعية:

تعتبر هذه السياسة أهم جزء في السياسة الاقتصادية الزراعية، وهي تؤدي دورا كبيرا في مستوى أداء القطاع الزراعي ويقصد بها "مجموعة الإجراءات والقرارات والقوانين التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية"، وعليه فان السياسة السعرية تؤدي دورا مهما في التأثير على الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، كما أن جناح السياسة السعرية في تحقيق أهدافها يساعد بدرجة كبيرة على تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة، وبصفة عامة تتمثل أهم أهداف السياسة السعرية فيما يلي:

– تحقيق الاستقرار في دخول المزارعين، نتيجة عدم تعرض الأسعار للتقلبات واتسامها بالاستقرار .

-الحفاظ على مستوى معيشة مقبولة تبعا للدخول المتاحة من القطاعات.

- تعديل هيكل الصادرات والواردات بما يتفق وتحسين ميزان المدفوعات.

- تحقيق الترابط والتكامل بين الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

- تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات.

6- سياسة التموين الزراعي:

ويقصد به انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك لقاء مردود مالي معين، ويتمثل في كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين ونقل المنتجات الزراعية إلى المستهلك الأجنبي والمحلي، وبذلك فهو يساهم بقدر كبير في خلق قيمة مضافة والتوظيف للاقتصاد وتتلخص أهداف هذه السياسة في:

- ضمان الاستقلال الوطني وذلك برفع نسب الاكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج.

- تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة الناتج الإجمالي الحقيقي وذلك من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا .

-السعي نحو تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال خلق فرص عمل جديدة

أهداف القطاع الزراعي

يهدف النشاط الزراعي إلى إشباع الحاجات الضرورية للإنسان، وهو في ذلك يتساوى مع أي نشاط اقتصادي آخر، غير أن الحاجات التي يشبعها القطاع الزراعي تعد أساسية سواء بكمياتها وأهميتها وحتى باستمرارها.

1- كمية وأهمية الحاجات الغذائية:

يتصف العصر الحالي بأنه عصر الحضارة الصناعية لذا تهمل أهمية الحاجات الغذائية أو ترجع إلى الصف الثاني من المشاكل الاقتصادية المطروحة، ولم يبدأ الاهتمام بأولوية الحاجات الغذائية إلا بعد الحرب العالمية الثانية وترجع أهمية الحاجات الغذائية إلى حقائق هي:

- حجم الحاجات التي يجب على الزراعة إشباعها .

-النسبة الكبيرة التي يحتلها المزارعون من مجموع سكان العالم، حيث يشكلون أكثر من نصف السكان الإجمالي.

2- قدم واستمرارية الحاجات الغذائية:

إن القطاع الزراعي قديم قدم ظهور أول التنظيمات الاجتماعية، وقد اختلف علماء الاجتماع حول ظروف ظهور القطاع الزراعي ولكنهم متفقون حول قدمه، ويضاف إلى ذلك استمراره وديمومته. فالحاجات الغذائية ترتبط بعدد السكان وهذا الأخرى يتزايد في العامل، وبالتالي فان مشكلة الغذاء التي طرحها مالتوس مازالت قائمة وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار الحاجات الفعلية وليس التي تتوفر القدرة المالية لإشباعها.

المبـحث الثاني: علاقة القطاع الزراعي بالناتج الزراعي في الجزائر

مما لا شك فيه ان الزراعة تشكل العمود الفقري لأي اقتصاد متطور، ذلك ان الدولة التي لا تنتج غذاءها ستعيش في ذل التبعية والحاجة والحرمان لذلك يرى ابن خلدون انها من أقدم الصناعات لكونها محصلة للقوت المكمل لحياة الانسان.

المطلب الأول :دور القطاع الزراعي في تطوير الناتج الزراعي

للزراعة اهمية كبيرة، ذلك انها تشكل المصدر الوحيد الذي يمد العالم بالغذاء، كما تشكل مصدرا لا غنى عنه للمواد الاولية للمصانع، ومن الحقائق الواضحة ان الزراعة كان من اهم الحرف التي ساعدت الانسان على الاستفادة من الظروف المحيطة به لكسب رزقه، واحترفتها جميع الشعوب قبل ان تحترف الصناعة او اية مهنة اخرى [1] ويحتل القطاع الزراعي مكانة هامة في الاقتصادي الجزائري، وذلك نظرا لدوره في:

1-توفير الاحتياجات الغذائية والصناعات المحلية

يلعب القطاع الزراعي دورا عاما في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وتحسن مستوياتهم المعيشية من خلال انتاجه العديد من الاصناف والانواع الغذائية والنباتية والحيوانية التي يحتاجها الانسان، كما ان القطاع الزراعي دورا في تنمية الصناعات المحلية ذات الارتباط المباشر وغير المباشر بالقطاع الزراعي، وهو ما نتطرق اليه في العنصرين الآتين[2] :

ا-مساهمة القطاع الزراعي في تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان:

يعتبر الامن الغذائي من اهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم وخاصة الدول النامية، وذلك بسبب عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، لان توفير هذه الاحتياجات الغذائية بمقادير مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة يؤدي الى الاستقرار ن واتجاه الافراد الى عملية التشييد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1 ادريس بن عمر النافع، **الاستثمار وتطبيقاته في المصارف الاسلامية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2021، ص ص 91-92.

2 غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 3 ،2011-2012 ن ص 37-39.

لذا اصبح من الضروري اليوم على كل دولة ان تسعى وتعمل ما بوسعها من خلال الاهتمام بقطاعها الزراعي، لتامين الحاجات الغذائية المتزايدة لسكانها خاصة بعدما عانت العديد من شعوب العالم وخاصة الدول النامية من ازمات غذائية حقيقية، ادى بها الى الاعتماد على استيراد الغذاء الذي يؤثر على تطور البلد، نظرا لتأثر مخزون البلد من العملة الصعبة والمخصصة لبناء قطاعات منتجة اخرى، حيث اصبحت تصرف العملة الاجنبية بصورة متزايدة على تعزيز مستوى استهلاك الغذاء للفرد، فبات من الضروري الان على الدول المستوردة للغذاء ان تتلخص من هذه المشكلة لتتحرر من هيمنة الدول المنتجة للغذاء، والتي تحاول دائما استغلال هذه المسالة واستخدامها كسلاح للضغط على هذه الدول لتنفيذ مطالبها الخاصة، ومن هنا تظهر اهمية القطاع الزراعي للحد من هذه المشاكل، وتحقيق الامن الغذائي الوطني الذي يعني قدرة الانتاج الوطني على تلبية الحاجات الغذائية الاساسية للسكان من مادة او عدة مواد او تصدير مواد تكون لها نفس المستوى من الاهمية، بحيث عوائد صادرات هذه الاخيرة تغطي تكلفة المواد المستوردة.

لذلك حاولت الجزائر منذ الاستقلال مواجهة هذه المشكلة من خلال مخططاتها التنموية والاصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي خاصة في تسعينات القرن العشرين وبداية الالفية الثالثة بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي نتج عنه تحسين الانتاج الزراعي وتلبية الاحتياجات الغذائية لعدد من السلع الغذائية وتقليص استيرادها.

ب–مساهمة الزراعة في تنمية الصناعة

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما واساسيا في تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى وخاصة القطاع الصناعي، وتتمثل هذه الاهمية في تقديم المواد الاولية الازمة لقطاع الصناعة من جهة، وكذا حاجة القطاع الزراعي للعديد من المنتجات الصناعية، كالأسمدة، مستلزمات الانتاج من جهة أخرى، وقد اثبتت التجربة ان تأخر الزراعة يمكن ان يهدد مسيرة التصنيع والنمو الاقتصادي في كامل فروع الاقتصاد الوطني، والمقابل فان عجز الصناعة على تلبية متطلبات واحتياجات الزراعة يشكل عائقا امام تطور الانتاج والانتاجية في الزراعة.

ان تحقيق زيادة في الانتاج السلعي الزراعي يعد اهم شروط نجاح التصنيع وتأتي هذه ضرورة العلاقة الموضوعية التالية:[1]

1 الجيلاني موساوي واخرون، مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000–2020)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة حمه لخضر بالوادي، 2022/2021، ص 11

ان زيادة الانتاج السلعي يعد امرا ضروريا من اجل توفير المواد الغذائية لعمال الصناعة، وكذلك من اجل توفير المواد الاولية الزراعية للفروع الصناعية، ومن هنا تأتي اهمية الانتاج الزراعي في تطوير الصناعة، وانه كلما كان الفائض في الانتاج الزراعي كبيرا ازدادت سرعة نمو الانتاج الصناعي.

– ان إنشاء فروع صناعية جديدة يتطلب قبل كل شيء سوقا داخلية، ولما كان الانتاج الزراعي يحتل حيزا كبيرا في عملية تجديد الانتاج في البلدان النامية عموما، فان القطاع الزراعي يجب ان يساهم ويعمل على استيعاب الانتاج الصناعي، ولكي يقوم القطاع الزراعي بهذه المهمة يجب ان تنمو القدرة الشرائية بشكل عام من اجل امتصاص السلع المصنوعة، ويتوقف هذا الشرط قبل كل شيء على زيادة الانتاج في القطاع الزراعي.

– ان أي تصنيع ناجح في بلد ما يجب ان يعتمد بالدرجة الاولى على مصادر التراكم الداخلية، ففي كل الظروف السائدة لدى اغلب الدول النامية يجب ان تكون الزراعة اهم مصادر التراكم، وان استغلال الزراعة كمصدر للتراكم من اجل تلبية احتياجات التصنيع تتطلب زيادة القيمة المضافة في الزراعة، ولتحقيق ذلك يجب على حكومات هذه الدول تطبيق سياسة اقتصادية تساعد على تحقيق زيادة سريعة في الانتاج والانتاجية الزراعية وبالتالي زيادة في القيمة المضافة. وبالتالي نقول ان زيادة القيمة المضافة في الزراعة بشكلها السلعي يعد شرطا اساسيا وضروريا من اجل نمو حقيقي للإنتاج الصناعي في البلدان النامية عموما.

2–مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في التشغيل:

اليد العاملة في الزرعة هي المحرك الرئيسي في العملية الانتاجية، والجزائر تعتمد على اليد العاملة في الزراعة بنسبة كبيرة، ولكنها تتأثر دائما بالسياسات التي اتبعت في الاقتصاد بشكل عام. فالعمالة الزراعية مرتفعة في المناطق الساحلية والسهول بنسبة (32.24%) تليها مناطق المرتفعات بنسبة (29.15 %) ثم نجد كل من الجبال والجنوب الجزائري (21.38%) و (17.21%) على التوالي، وهذا راجع الى ان العمالة الزراعية ترتكز في المناطق ذات النشاط الفلاحي الكبير وهي المناطق الشمالية بالرغم من ان مشاريع فلاحية ضخمة سطرتها البرامج التنموية في الجنوب فنلاحظ من الشكل رقم 01 ان اليد العاملة في القطاع الزراعي كانت مقدرة ب 2234915 في 2005 لتبقى بين ارتفاع وانخفاض حتى سنة 2009 الذي قدرت اليد العاملة فيه ب 2244148 عامل التواصل الارتفاع لتسجل 2528972 في 2013 وهذا راجع لكل الامكانيات والعناية التي اولتها البرامج التنموية للقطاع ومع هذا فهي تعتبر نسبة منخفضة مقارنة بالقطاعات الاخرى.[1]

1 جبار هاجر، تقييم القطاع الزراعي في الجزائر، مجلة الادارة والتنمية والبحوث والدراسات، العدد24، ديسمبر 2018، ص 68

الشكل رقم (01): تطور حجم اليد العاملة الزراعية في الجزائر في الفترة 2005-2013

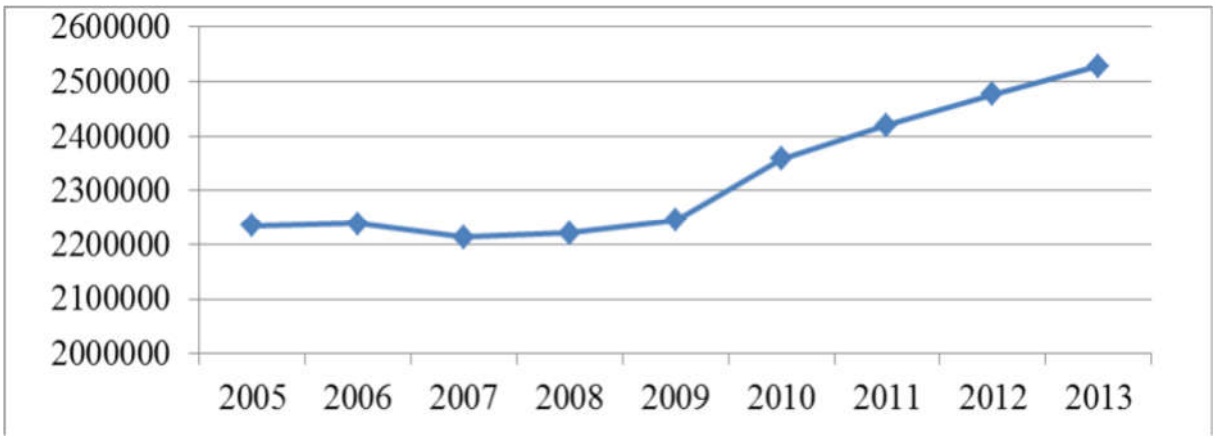

المصدر: جبار هاجر، تقييم القطاع الزراعي في الجزائر، مجلة الادارة والتنمية والبحوث والدراسات، العدد24، ديسمبر 2018، ص 68

3-المساهمة في تامين النقد الاجنبي:

يمكن للزراعة ان تاهم في الحصول على النقد الاجنبي وذلك من خلال زيادة صادراتها وعنى طريق احلال السلع المحلية الناتجة عن التوسع في الانتاج الزراعي محل الاستيراد الزراعي، وذلك بإحداث تغيير في نماذج الاستهلاك والتحول نحو منتجات غذائية محلية، وذلك لان اللجوء الى استيراد المواد الغذائية بشكل كبير يكون عبئا ثقيلا على الطاقة الاستيرادية للدولة، مما يحد من امكانيات استيراد السلع الرأسمالية وبصفة خاصة المعدات والآلات والتكنولوجيات التي هي من مكونات الاستثمار الرئيسي في قطاع الصناعة. والجدير بالذكر ان القطاع الزراعي يعتبر احد مصادر للحصول على النقد الاجنبي خاصة في بداية عملية التنمية الاقتصادية، ويمثل حجم حصيلة النقد الاجنبي قيدا رئيسيا على حجم الاستثمارات الصناعية التي يمكن اجراؤها، وهذا يتطلب ضرورة توجيه الجهود نحو رفع الانتاجية الزراعية، وبالتالي تخفيض تكلفة الانتاج في القطاع الزراعي، الشيء الذي يؤدي الى توسع الصادرات وبالتالي زيادة حصيلة النقد الاجنبي، على ان لا يعتمد التصدير الفلاحي على منتوج واحد او عدد قليل من المنتوجات، بل يجب تنويع صادرات المنتوجات الزراعية حتى يمكنها ان تلعب دورا فعالا في توفير النقد الاجنبي، وبالتالي تساهم مساهمة فالة في تمويل المشاريع التنموية.[1]

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد، جامعة اخوة منثوري، جامعة قسنطينة، 2008/2007، ص 46

4-مساهمة في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية

تبنت الجزائر في سياستها الاصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية، مما نتج عنه تحسين مشاركة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات وهو ما تناوله فيما يلي:

أ-المساهمة في ترقية الصادرات: تعد مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات مؤشرا اخرا للدلالة على اهمية القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 01: مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات الزراعية في الجزائر	111.11	151	126.9	143.7	163.1	164.5	164.5	181

المصدر: مريني بن علية، قليل حليمة، القطاع الزراعي كبديل اقتصادي في الجزائر، مجلة المعرفة متعددة التخصصات الالكترونية، الجزائر، العدد3، 2020، ص 72

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة الصادرات الزراعية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2007 انتقلت فيها من 111.2 الى 1.81 مليون دولار وهذا بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج الانعاش الاقتصادي.

ب -المساهمة في ترقية الواردات: ان زيادة كمية الانتاج الفلاحي يؤدي الى تغطية الطلب المتزايد وتخفيض حجم الواردات غير ان ارتفاع اسعار معظم السلع الغذائية في الاسواق العالمية، نتج عن زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع ويظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الواردات

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الواردات الزراعية في الجزائر	2778	3024.5	3454.5	3560	4646.2	4538.6	4676.3	5277.4

المصدر: مريني بن علية، قليل حليمة، القطاع الزراعي كبديل اقتصادي في الجزائر، مجلة المعرفة متعددة التخصصات الالكترونية، الجزائر، العدد3، 2020، ص 72

في الجدول السابق نلاحظ ان هناك ارتفاعا مستمرا في قيمة الواردات من سنة الى اخرى حيث يرجع هذا الارتفاع الى ارتفاع اسعار السلع الغذائية عالميا.

المطلب الثاني: عوائق القطاع الزراعي في تحقيق الناتج الزراعي

لعل المهمة الرئيسية للقطاع الزراعي في اي بلد تتمثل في توفير الغذاء للسكان، ويعتبر توفير الغذاء واستقرار عرضه من العناصر الرئيسة لتحقيق الامن الغذائي والجزائر تسعى جاهدة لتحسين معدلات التنمية الاقتصادية التي تقترن عادة لتحين امداداتها الغذائية والقضاء التدريجي على اوجه النقص او العجز الغذائي .ويعد القطاع الزراعي من اكثر القطاعات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية مواجهة للمشاكل والمعوقات والمحددات، وذلك بحكم ما تنطوي عليه من سمات وخصائص تتمثل في التخلف التقني والاقتصادي والاجتماعي بصفه عامة ولمعالجة كل صنف من العوامل على حده هو من اجل الدراسة والتحليل [1]، اذ تبقى خاصية التداخل البيني حقيقة قائمة . وتعتبر العوامل الطبيعية (بما فيها الاقتصادية) من بين اهم المحددات التي تؤثر على عرض الغذاء، والحد من رفع القدرة الانتاجية للقطاع الزراعي، لكونها تؤثر تأثيرا مباشرا على اداء القطاع ومن اهم هذه المعوقات هي[2]:

أولا: المعوقات

1-تراجع مستمر في المساحات المزروعة على حساب التوسع المعماري من جهة والإهمال من جهة اخرى.

2-يطغى على طابع الملكيات في الجزائر الطابع الحيازي الصغير الذي يتميز بالإنتاجية المحدودة.

3-عدم توفير مستلزمات الإنتاج بالكم والوقت المناسب بالإضافة الى ارتفاع أسعارها.

4-تدني البحث العلمي في المجال الزراعي.

5-ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي بسبب عامل المخاطرة وجمود النظام الإداري.

6-ضعف التمويل في القطاع الزراعي وغياب العدالة عند تقديم الدعم المادي والمالي.

7-تفاشي الأوبئة والامراض التي تفتك بالثروة الحيوانية والنباتية، بالإضافة الى الجفاف والفيضانات وظاهرة التصحر.

8-نقص الإرادة السياسية لإنجاح السياسات الفلاحية المختلفة.

وهناك معوقات أخرى من بينها:

- مشاكل التسويق

-مشاكل تتعلق بالصادرات: تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة الى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤذي الى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة.

---

[1] فوزية غربي، مرجع سابق ذكره ، ص 46

2 طالبي بدر الدين و لعساس أسية، واقع القطاع الزراعي في الجزائر ، مجلة المعارف ، قسم العلوم الاقتصادية ، العدد 23 ، جامعة البويرة ، ديسمبر 2018 ، ص ص 57-58 .

-مشاكل التسيير الاداري للزراعة

ثانيا: الاقتراحات

1-تثمين المساحات الزراعية المتوفرة والعمل على توسيعها، والاستثمار في الأراضي الصحراوية.

2-تبادل الخبرات والتجارب بين الجزائر والدول الأخرى والبحث عن السبل الكفيلة لتطوير قطاعها الزراعي.

3-العمل على بناء القدرات العلمية والتكنولوجية التي لها دور كبير في تحقيق الامن الغذائي.

4-ترشيد استعمال الموارد الطبيعية، والعمل على تجديدها او البحث عن موارد بديلة.

5-توسيع الاعتماد على تقنيات الري الحديثة.

6-القضاء على البيروقراطية في منح القروض وترقية الاستثمار الفلاحي.

المطلب الثالث: الاجراءات الممكن اتخاذها لحماية القطاع الزراعي في الجزائر

إن تطوير القطاع الزراعي في الجزائر ورفع كفاءته وجعله يواكب التطورات الاقتصادية العالمية من خلال زيادة الإنتاج كما ونوعا، وتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان، وتقليل الفجوة الغذائية، وتطوير التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية وجعلها أقل تكلفة وأكثر تنافسية إقليميا ودوليا، يستوجب على الدولة القيام بما يلي[1]:

1-خلق المناخ المناسب:

يتم من خلال وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية مثل قطاع الزراعة والتجارة، حيث تكون هذ السياسات شاملة ومتكاملة وواضحة ومحددة لدور الدولة ودور القطاع الخاص في تنمية الاستثمار والإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي، وتحدد التسلسل المنطقي لمراحل تطبيق السياسة المبرمجة التي تبدأ بالاستقرار الاقتصادي، ص تنفيذ السياسات الكلية النقدية والمالية، ثم إعادة التأهيل والتكييف وتوسيع القدرات الاستيعابية، عن طريق تطوير البنى التحتية وإصلاح النظام المصرفي والضريبي وتشجيع الاستثمار، مما يسمح باستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية غير المستغلة في الزراعة، بالإضافة إلى وضع الأساليب والقوانين والتشريعات والآليات والبرامج التي تتوافق مع الاتفاقيات الدولية، مما يؤدي إلى خلق المناخ المناسب للتنمية والمنافسة والاستقرار الاقتصادي.

[1] غردي محمد، مرجع سابق ذكره، ص 256

2 –إعادة هيكلة القطاع الزراعي:

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يتطلب إعادة هيكلة السياسات الزراعية تماشيا مع إصلاحات السياسات الكلية المواكبة للمفاوضات من أجل الانضمام إلى المنظمة، بحيث تكون هادفة لتحفيز المنتجين والعاملين في القطاع الزراعي على الاستثمار في هذا القطاع، لتحقيق أهداف المتمثلة في إسهام الزراعة في تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحسين الكفاءة الاقتصادية للقطاع الزراعي والمحافظة على الموارد الطبيعية وتحسين مستوى معيشة المواطن في المناطق الريفية، والتوفيق بين الاستخدام الآمن للموارد الطبيعية وضمان إدامتها لاستخدامات الأجيال القادمة، وهذا من خلال العمل على:

– تنويع الإنتاج الزراعي مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل الميزة النسبية لكل منطقة من مناطق الجزائر، وخفض مساحة المنتجات ذات المتطلبات المائية العالية، والتركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والاستهلاك المناسب من المياه، وإتباع أساليب الري المتطورة والاستفادة من المزايا النسبية الطبيعية للمناطق المختلفة في إعادة توزيع المنتجات الزراعية، وتكثيف برامج الإرشاد الزراعي لتوعية المزارعين بأهمية المحافظة على الموارد المائية، والتركيز على توزيع الأراضي للاستصلاح في المناطق التي تتوفر فيها موارد مائية متجددة،

– تنمية الموارد المائية وزيادة عرضها عن طريق استكمال الدراسات الجيولوجية، إلى تحديد حجم الموارد المائية الجوفية، والتوسع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في قطاع الزراعة، بالإضافة إلى التوسع في مشاريع المياه المحلاة لتصبح ذات أهمية في الشرب وزيادة حجم المياه الموجهة إلى الزراعة.

3 –توفير البني التحتية:

يعتبر توفر البنية التحتية من العناصر الأساسية لتطوير وتنمية القطاع الزراعي ورفع الكفاءة التجارية للمنتجات الزراعية، وأن ضعف الإنتاج وارتفاع تكاليف وتكاليف التسويق، تعود أساسا إلى ضعف البنية التحتية من أراضي مستصلحة والسدود وقنوات توصيل المياه والكهرباء والتخزين ومراكز التبريد والنقل والمواصلات والأسواق والموانئ، والتي تؤدي إلى ارتفاع الهدر والفاقد ما بعد الحصاد أو الجني وتدني الجودة وتعطيل إيصال الشحنات التجارية في مواعدها، ومن هنا يبرز دور الدولة في إنشاء وتوفير البنى التحتية التي تدخل في نطاق إنتاج السلع والخدمات، خاصة البنى التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، بالإضافة إلى وضع السياسات والقوانين والتشريعات التي تنظم وتحفز الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار في البنى التحتية للإنتاج والتسويق والتجارة الزراعية.

4 –تطوير الأداء المؤسسي لمجهزة الرسمية المناطة بالتنمية الزراعية:

إن التغيرات المختلفة المحيطة بالقطاع الزراعي والمؤثرة فيه، تتطلب تطوير الأداء المؤسسي لكثير من الأجهزة الرسمية المرتبطة بالقطاع الزراعي، وفي مقدمتها الأجهزة المعنية بالتخطيط ورسم السياسات الزراعية وكذلك أجهزة البحث العلمي والتطوير وأجهزة الإرشاد والخدمات الزراعية وأجهزة التمويل والتسويق وغيرها من الأجهزة الأخرى المرتبطة بالقطاع، وهو ما يؤدي إلى رفع الكفاءة والاستفادة من الأساليب التقنية والفنية والإدارية الحديثة مما ينتج عن زيادة الإنتاج والجودة وتخفيض التكاليف وجعل المنتجات الزراعية المحلية أكثر تنافسية داخليا وخارجيا.

5 –العمل على تحسين القدرة التنافسية للصادرات الزراعية:

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والمشاركة في التكتلات الاقتصادية الثنائية والإقليمية والدولية سيفرض خيار التصدير، لذا على الدولة الاستمرار في تعزيز القدرة التنافسية للصاد رات الزراعية، خاصة تلك السلع التي تملك فيها ميزة نسبية في إنتاجها وتملك مقومات التصدير مثل التمور والخمور والخور والحمضيات والفواكه والفلين، وذلك من خلال تبسيط الأنظمة والإجراءات لتشجيع الصادرات، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص لزيادة إسهامه في الصادرات، من خلال تكثيف الحوافز والمساعدات الفنية التي تساهم في تحسين القدرات التنافسية لهذ المنتجات، وتقديم المعلومات اللازمة لمصدري هذه المنتجات وعن الفرص المتاحة في الأسواق العالمية، وكذلك التعريف بهذه المنتجات في المعارض والمناسبات الدولية المختلفة[1].

6 –تطوير المواصفات والمقاييس:

العوامل المهمة في تطوير التسويق الداخلي وتنمية التجارة الخارجية الزراعية وتعزيز تنافسيتها وكفاءتها لأن توحيد المواصفات يحقق الترابط العضوي بين الإنتاج واحتياجات المستهلك في الأسواق ويسهل عمليات وإجراءات التجارة ويقلل من تكاليفها، وفي هذا الإطار على الدولة وضع التشريعات اللازمة وإنشاء المؤسسات القادرة والمساعدة على تطوير البني التحتية الملائمة من معامل ومختبرات وتوفير الأجهزة اللازمة، وتأهيل القوى البشرية وتدريبها في هذا المجال، وكذا العمل على تطوير وتنسيق وتوحيد الإجراءات والقوانين المتعلقة بالمواصفات الفنية والصحية والجودة وسلامة السلع الزراعية، وتحقيق الانسجام بين النظم الجمركية والمواصفات والمقاييس مع الشركاء التجاريين، مما يمكن من حماية المستهلك وتطوير التجارة الزراعية المحلية والإقليمية والدولية.

[1] غردي محمد، المرجع السابق، ص 256

7 –رفع كفاءة النظام التسويقي وتحسين الخدمات التسويقية المختلفة:

رغم التطور الكبير الذي عرفه الإنتاج الزراعي وكذلك الجانب الاستهلاكي كما ونوعا في السنوات القليلة الماضية، إلا أن كفاءة النظام التسويقي لا تزال محدودة، إضافة إلى ضعف الخدمات التسويقية اللازمة مثل الفرز والنقل والتعبئة والتدريج والتبريد والتخزين (معاملات ما بعد الحصاد)، لذا يجب الاهتمام برفع كفاءة النظام التسويقي وتحسين الخدمات التسويقية بما يتوافق والتطور الحاصل في كل من الإنتاج والاستهلاك، ويجب أن لا يقتصر الأمر على متطلبات التسويق المحلي وإنما يتعدى ذلك لأغراض التسويق الخارجي، الذي يمكن المنتجات المحلية من النفاذ إلى الأسواق العالمية.

8 –رفع قدرات الدولة في متابعة تنفيذ الالتزامات في الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية:

الالتزامات المرتبطة بها، من خلال وضع السياسات والتشريعات والتدابير واللوائح التنفيذية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتجارية بما يتوافق ويتلاءم مع الاتفاقيات الدولية، خاصة في مجال التشريعات المتعلقة بإجراءات التصدير والاستيراد والمواصفات للسلع وسلامة الغذاء والتشريعات المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار وتدابير تقييم السلع لتسهيل إجراءات الشحن والتفريغ، بالإضافة إلى إنشاء الهيئات والمؤسسات التي يمكنها من متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية وتشارك بفعالية في مرحلة مفاوضات الانضمام وفيما بعد الانضمام، ورفع قد راتها عن طريق التدريب المستمر لكوادرها لتمكينهم من المتابعة والتفاعل الإيجابي مع الالتزامات الدولية، والدفاع على المصالح الوطنية، خاصة فيما يتعلق بشروط الجودة للمستوردات وسلامة الغذاء بالكشف الوقتي للمخالفات في مجال الصحة والصحة النباتية والإغراق والمنافسة غير العادلة من المستوردين، وتمكنهم من استعمال الإجراءات الوقائية وتدابير منع الضرر واستغلال آلية الشكوى عند حدوث الضرر بتحضير البلاغات والدفاع عن الزراعة والاستفادة من الاستثناءات الممنوحة مما يسم بتحسين النفاذ إلى الأسواق[1].

9 –بناء قاعدة المعلومات التسويقية والتجارية:

إن تطوير القطاع الزراعي مرتبط بتطوير كفاءة التجارة الزراعية المحلية والدولية، التي هي مرتبطة بتوفر قاعدة المعلومات عن الأسواق المحلية والأجنبية ورغبات المستهلكين والأسعار وقدرات المنافسين في الأسواق المحلية والدولية، وعن القوانين والتشريعات المطبقة في البلدان المستوردة والمصدرة، والبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمناخية للبلدان المستوردة والمنافسة، وهذ المعلومات يصعب على الكثير من المصدرين والمستوردين الحصول عليها، لذا يعتبر توفر قاعدة المعلومات التسويقية والتجارية من الأدوار المهمة التي يجب على الدولة القيام

1 غردي محمد، مرجع سابق ذكره، ص 256

بها وتقديمها للمصدرين والمستوردين للرفع من كفاءتهم التجارية وتطويرها حسب المتطلبات الدولية، وهو ما يعود بشكل إيجابي على تحسين أداء القطاع الزراعي وإنتاج سلع ذات مواصفات دولية تمكنها من المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

10 –تطوير البحوث والإرشاد في المجال الزراعي:

تعتبر البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي من مقومات تطوير القطاع الزراعي وتنمية الكفاءة التجارية الزراعية، وهو ما يتطلب من الحكومة الجزائرية تطويرها في جميع المجالات التي لها علاقة بالزراعة، خاصة في استنباط أصناف وسلالات جديدة من الحبوب وتحسين الأصناف الحالية ورفع الكفاءة الإنتاجية للثروة الحيوانية والداجنة وتطوير أنظمة الري والصرف، وتحسين خواص التربة وحصر ومتابعة الآفات الحشرية والحيوانية والأوبئة التي تصيب الحاصلات الزراعية، والبحث عن تنمية الموارد الطبيعية الصحراوية، بالإضافة إلى الاهتمام بدرجة كبيرة ببحوث الأسمدة العضوية والأساليب الحديثة في مكافحة الآفات الز راعية بما يحد من استخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية، مع تطوير بحوث المبيدات الزراعية للوصول إلى تركيبات لا تتعارض مع حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، وهو ما يتيح زيادة القدرة التصديرية للمنتجات الزراعية، هذا ومن الضروري العمل على تكامل البحوث في مجالات الإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي والتسويق الزراعي، حيث أن التسويق الزراعي سوف يحدد المجالات التي يجب التركيز عليها والمواصفات الواجب توفرها في المنتجات وفقا لتفضيلات المستهلكين محليا ودوليا، وهو ما يعد نقطة انطلاق للباحثين في مجالات الإنتاج والتصنيع الزراعي.

المبحث الثالث: التنمية الزراعية والتوجهات الحديثة للقطاع الزراعي في الجزائر

تميزت التنمية الزراعية في الجزائر بعدة تطورات تماشيا والإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد، والإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي، سواء قبل التسعينات أو بعدها، وهذا بهدف مسايرة التطورات الاقتصادية العالمية، فكان الاهتمام بالقطاع الصناعي والاعتماد على قطاع المحروقات في تمويل مخططات التنمية الاقتصادية، وإهمال القطاع الزراعي الذي يتوفر على مجموعة من المقومات تجعله يحقق قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية، غير أن انخفاض أسعار البترول والعجز المالي الذي عرفه الاقتصاد الوطني وارتفاع أسعار السلع الغذائية والزراعية في الأسواق العالمية، دفع الدولة إلى القيام بإصلاحات اقتصادية وهيكلية مدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وإعطاء أهمية أكبر للقطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية بتوفير كل الإمكانيات والدعم اللازم له، خاصة بداية من الألفية الثالثة، بهدف استغلال كافة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة له.

وعرفت التنمية الزراعية في الجزائر مرحلتين هامتين، مرحلة أولى تميزت بتطبيق النظام الاشتراكي اعتمد فيها على نظام الخطط التنموية التي أعطيت فيها الأهمية للقطاع الصناعي وإهمال القطاع الزراعي، خاصة في مجال المخصصات المالية الموجهة لتنمية القطاع، ومرحلة ثانية بداية من التسعينات وتميزت التنمية الاقتصادية فيها بعدة مشاكل وأزمات أدت إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، نتج عنه تطبيق إصلاحات اقتصادية وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي المفروض من قبلهما، ثم تبعه تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي وفر الظروف المناسبة لتنمية هذا القطاع، وهو ما نتطرق إليه في هذا المطلب.

المطلب الاول: التنمية الزراعية قبل 88 (في ظل النظام الاشتراكي)

عرف القطاع الزراعي في ظل هذا النظام عدة تحولات بهدف تحسين وضعية القطاع وزيادة حجم الإنتاج الزراعي ونصيب الفرد من هذا الناتج، ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام، والوصول إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان أهمها:

– التسيير الذات الذي جاء بعد الاستقلال مباشرة وكان يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إسناد تسيير المزارع المسترجعة من الاستعمار إلى الفلاحين بغرض إعادة الاعتبار للفلاح من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بالقطاع، خاصة وأن أغلبية السكان في هذه الفترة هم في الريف والذين يعانون من صعوبة العيش والجهل وتفشي الأمية، وكذا العمل على إشراكهم في بناء الاقتصاد الوطني، إلا أنها لم تأت بالنتائج المرجوة نظرا لمركزية التسيير والبيروقراطية، مما أدى بالدولة إلى إعادة النظر في تسيير القطاع خاصة مع تطبيق نظام المخططات التنموية وإعادة تأميم الأراضي الفلاحية.

- فجاء تطبيق نظام الثورة الزراعية في سنة 1972 بهدف إحداث تغيير جذري في الأرياف من أجل القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي كان يتسم بها الريف الجزائري، عن طريق تأميم الأراضي وإلغاء الملكيات الكبيرة لها وإعادة توزيعها، ومساعدة الفلاحين وخلق الظروف المناسبة التي تعمل على تحسين وترقية سكان الأرياف، مع ضمان استقرارهم وتحسين مستوى معيشتهم.

- في سنة 1981 عرف القطاع إعادة تنظيم بسبب انتهاج الدولة سياسة الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الوطني، نتج عنه حل 6000 تعاونية من تعاونيات الثورة الزراعية وإعادة إدماجها ضمن 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا، وبذلك تم إنشاء 0230 مزرعة فلاحية اشتراكية و150 مزرعة نموذجية[1]،

كما صدر في 1983 القانون60 - 16 المتضمن حق حيازة الملكية العقارية بواسطة الاستصلاح وكان يهدف هذا الإصلاح إلى زيادة المساحة الزراعية وتحقيق الاستغلال الأمثل للأراضي والموارد الزراعية من أجل زيادة الإنتاج وتقليص حجم الواردات، إلا أن هذا الإصلاح لم ينجح بسبب العجز المالي الكبير الذي عرفه القطاع، وكذا الضائقة المالية التي عرفتها البلاد في سنة 1986، نتيجة انخفاض صادراتها من المحروقات، مما دفع الدولة إلى التفكير في إصلاحات جديدة تمكنها من التخلص من مشاكل تمويل القطاع، ومن الخسائر التي كانت تتحملها خزينة الدولة.

المطلب الثاني: التنمية الزراعية بعد 1988 (التحول الى اقتصاد السوق)

يشجع العمال في القطاع الزراعي على الإنتاج، وارتفاع المديونية وخدمة الدين لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي كلف بتمويل الفلاحة، دفع السلطات الحكومية إلى اتخاذ إجراءات جديدة في تنظيم الإنتاج، للتخفيف من عجز الميزانية العمومية للدولة اتجاه القطاع، وجعله أكثر فاعلية من خلال التوجه نحو خوصصة شاملة وحرية في الإنتاج والتسويق، وذلك بتطبيق القانون 19-87 المؤرخ في 1987/11/08، المتعلق بإعادة تنظيم الأملاك العمومية، بهدف التوسع الرأسي للإنتاج من خلال تكثيف العملية الإنتاجية، مع حرية اتخاذ قرارات الإنتاج والتسويق والمبادرة، خاصة مع تطبيق الاتفاق الائتماني مع صندوق النقد الدولي سنة 1989 لإعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو النمو القائم على آليات اقتصاد السوق، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتخلص من الإنفاق العمومي، وتشجيع الإنفاق الخاص والأجنبي، كما أن صدور قانون 90-25 المؤرخ في 1990/11/18 المتعلق بالتوجه العقاري الذي عمل على استرجاع الأراضي المؤممة بأمر رقم 17-73 المؤرخ في

[1] زيبري رابح، **الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم -الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 1996، ص 23

1971/11/18 إلى أصحابها الذي بلغ عددهم 22336 مالك [1] ,والمرسوم التنفيذي رقم 92-28 المؤرخ في 1992/01/06 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية، والبرنامج الاستعجالي الذي صادقت عليه الحكومة بتاريخ 1998/01/23 المتعلق بإصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى لهذه المشاريع من جلب المياه، وتوصيل الكهرباء، وشق الطرق، وإنجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح، جعل هذه البرامج تعمل على زيادة التوسع الأفقي للأراضي الزراعية، وتوفير مناصب الشغل لخريجي المعاهد الفلاحية والقوى العاملة الشابة في الأرياف، وتشجيع برامج الاستثمار في المجال الفلاحي، وتوسيع الهجرة العكسية من المدن إلى استصلاح الأراضي في المناطق الريفية، وبالتالي استغلال الموارد الطبيعية والموارد البشرية والتجهيزات المتوفرة، وفي هذا الإطار حددت وزارة الفلاحة عدد امتيازات ومناصب الشغل المطروحة في برنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

(الجدول رقم 03)

عدد الامتيازات ومناصب الشغل المطروحة في برنامج استصلاح الأراضي

عن طريق منح حق الامتياز ابتداء من 1997/09/15

المناطق	عدد المشاريع	المساحة المعدة للاستصلاح	قيمة البرنامج بالمليار دينار	عدد مناصب الشغل	عدد الامتيازات
جبلية	56	350392	23.9	245125	25137
سهبية	62	310269	18.2	183505	13978
الجنوبية	22	18250	29.8	61175	8708
المجموع	40	678911	71.9	489805	47893

المصدر: -وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، برنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز، وزارة الفلاحة، الجزائر، ص 41

1 رجراج محمد، **المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية**؛ قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم – الاقتصادية؛ جامعة ورقلة، 08 – 09 مارس 2005 ، ص 219

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الاستصلاح في المناطق الجبلية قد استحوذ على 51.61% من المساحة المقرر استصلاحها في إطار برنامج الاستصلاح بالامتياز، ثم تليها المناطق السهبية بنسبة 45.70 % والمناطق الجنوبية بنسبة 2.69%، أما بالنسبة للمخصصات المالية لهذه العملية فأخذت المناطق الجنوبية أكبر قيمة ب 28.9مليار دج، والتي تمثل نسبة 41.44% من إجمالي الاعتمادات المخصصة لها، ثم تلتها المناطق الجبلية 33.27%، ثم المناطق السهبية ب 25.31%، مع ملاحظة أن المناطق الجنوبية خصص لها أكبر حصة مالية رغم قلة المساحة المستصلحة، وهذا يعود بالدرجة الأولى لطبيعة المنطقة التي تتطلب تكاليف كبيرة في عملية الاستصلاح. إن تطبيق هذا البرنامج سمح بإصلاح 255000 هكتار وإنشاء 179000 منصب شغل دائم حتى نهاية سنة 2003 بالإضافة إلى النتائج المحققة في القطاع من زيادة في الإنتاج النبات والحيواني سمحت له بزيادة نسبيه في الناتج الداخلي الخام الى 10.55% سنة 1999 وإلى 31.6 % سنة 2003[1]

في بداية الألفية الثالثة عرف القطاع الزراعي مرحلة جديدة من التنمية الزراعية تزامنت مع تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي، تمثلت في تطبيق استراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي أعطى دفعة جديدة للتنمية الزراعية من خلال برامج تحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين، بهدف إحداث نمو فعال في القطاع الزراعي يعتمد على الحفاظ على الموارد الطبيعية وتنمية استدامتها، الاستعمال الأحسن للقدرات المتاحة)تربة، المياه، الوسائل المادية والبشرية(وتنميتها، تحسين مستوى معيشة السكان خاصة سكان الأرياف، والسعي إلى تحقيق الأمن الغذائي، توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عمليات الاستصلاح المختلفة، وخلق مناصب شغل للتقليص من حدة البطالة والهجرة الريفية. ولتنفيذ أهداف هذا المخطط تم إنشاء الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية) FNRNA (الذي عمل على تسهيل وتسريع عملية التمويل، وضع الشروط اللازمة للحصول على الدعم في أقل فترة، مما أدى إلى اهتمام المستثمرين والفلاحين والحرفيين وحتى أصحاب المؤهلات العلمية في المجال الفلاحي على طلب المساعدة والاستثمار في هذا المجال الفلاحي، جعل القطاع يحقق نتائج مرضية في استصلاح الأراضي وزيادة إجمالي المساحة المسقية، وزيادة الإنتاج النبات والحيواني وحجم العمالة في المجال الزراعي والتقليل من الاستيراد خاصة الخضر والفواكه.

المطلب الثالث: التوجهات الحديثة لترقية القطاع الزراعي في الجزائر

قصد النهوض بالقطاع الفلاحي اعتمدت الدولة عدة سياسات تهدف الى تطوير الفلاحة وجعلها قاعدة متينة في الاقتصاد الوطني، وسنحاول في هذا التطرق الى مختلف السياسات الزراعية المنتهجة بعد سنة 2000

[1] وزارة الفلاحة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، **برنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز**، الجزائر، ص 102.

عملت الحكومة الجزائرية على انتهاج مجموعة من السياسات العامة والتدابير المتعلقة بالتنمية الفلاحية وهذا مع بداية ازمة انخفاض سعر النفط في سوق العالمية اواخر سنة 2014 وذلك خلق موارد بديلة خارج قطاع المحروقات لدعم الايرادات العامة وحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن[1]

1-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2005)

يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية جديدة لسياسة فلاحية تعتمد على الخواص والدعم بالأموال مع ترك حرية النشاط الفلاحي والتسيير وهو بذلك قد أنهي مرحلة طويلة من السياسات الاشتراكية ووضع اول خطوة موجهة للقطا الفلاحي في ظل سياسة ليبرالية تشمل مستثمرات خاصة ووحدات إنتاجية

1-1 اهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

لقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لسد كل الثغرات السابقة في القطاع الفلاحي، حيث تضمن مجموعة من التوجيهات الاساسية تتمثل في [2]:

- التحسين المستديم لمستوى الامن الغذائي للبلاد بغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وكذا الاستعمال العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها، بالإضافة الى حماية التشغيل وزيادة قدرات القطاع الفلاحي بتحقيق مناصب شغل جديدة من خلال ترقية الاستثمار وتشجيعه واخيرا تحسين مداخيل وظروف معيشة الفلاحين.

بالإضافة الى ذلك هناك مجموعة من الاهداف المكملة التي يسعى اليها المخطط والتي تتمحور اساسا حول دعم وتحفيز الفلاحين في المجال الفلاحي وذلك من خلال[3]:

-تطوير القدرات الانتاجية للوحدات الفلاحية ووسائل الانتاج، بالإضافة الى الاستعمال الرشيد والعقلاني للموارد الطبيعية.

-تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية، وهذا في إطار التكييف الانتاجي في المناطق الخصبة وتحقيق التكامل الفلاحي الصناعي خاصة في مجال الحبوب، البطاطا، واللحم الاحمر والابيض.

-تكييف انظمة استغلال اراضي الجافة وشبه الجافة والمهددة بالجفاف، بتحويلها لصالح زراعة الاشجار المثمرة وتربية المواشي وانشطة اخرى ملائمة.

---

[1] خليل زغدي ، **السياسات العامة لترقية الفلاحة الصحراوية بالجزائر ولاية الوادي انموذجا للانتاج الزراعي** ، الجزائر ، دار علي بن زيد للطباعة والنشر ، 2023 ، ص 59.

2Algérien, MADR, Plan national de développement agricol, 2001, p6

[3] مصطفى قريد، **استخدام التحليل الكمي الاقتصادي لدراسة انتاج القمح في الجزائر 1987-2012**، اطروحة دكتوراه، جامعة سطيف ،2015-2016، ص68.

-توسيع مساحة الاراضي الصالحة للزراعة، وذلك باستصلاحها عن طريق الامتياز الذي يسمح في الوقت نفسه بتثمين الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها وترقية الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الزراعي.

1-2-برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

تتمحور برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تنفيذ مجموعة من المشاريع الفلاحية المترابطة فيما بينها بهدف تحقيق الاهداف المبرمجة، وفي هذا الإطار تم التركيز على خمسة برامج اساسية يمكن ايجازها كما يلي[1]:

أ-دعم تكييف انظمة الانتاج: يعتمد في تنفيذ هذا البرنامج على نظام دعم خاص وملائمة وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الاساسيين، مما يسمح لهم بتامين مداخيلهم على المدى القريب والمتوسط.

ب-دعم تطوير الانتاج الوطني والانتاجية في مختلف الفروع: وفي هذا الإطار خصص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مزارع نموذجية، تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات، الامهات والفحول الحيوانية) للمحافظة على الموارد الوراثية، كما انها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، وتولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن ان تكون محل تصدير.

ج-دعم استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز: يهدف هذا البرنامج اساسا الى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، عن طريق منح الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997 المحدد كيفيات منح قط اراضي من الاملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية والسهبية، الجبلية، بهدف اعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف وانجراف التربة واسترجاع التوازن البيئي.

د-دعم البرنامج الوطني للتشجير: يهدف هذا البرنامج الى اعطاء اولية للتشجير المفيد يغرس اصناف الاشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، اللوز، الكرز، الفستق، النخيل ...الخ) من اجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال هذه المناطق الغابية.

هـ-دعم استصلاح الاراضي بالجنوب: جاء برنامج استصلاح الاراضي بالجنوب، من اجل وضع سياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية وادماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، ويتم ذلك عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ، كالنخيل التي تعتبر مصدرا مهما وجالبا للعملة الصعبة لكون انتاجه ذو ميزة نسبية، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وضع شروط والكيفيات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج، من خلال دعم تهيئة الاراضي في إطار منح الامتيازات الفلاحية.

[1] غردي محمد، مرجع سابق ذكره، ص ص، 136-137.

وتجدر الاشارة الى ان تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع المسطرة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يتم بدعم من صناديق خاصة، تم انشاؤها خصيصا لتنفيذ برامج المخطط ولكل صندوق اهداف محددة من بينها مثلا الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز، الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي.

2-سياسة التجديد الريفي الفلاحي: تهدف في هذه السياسة الى تعزيز الامن الغذائي والتماسك الاجتماعي ومواصلة التنمية الفلاحية التي انطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الانتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها الجزائر.

وفي إطار البرنامج الخماسي (2010-2014) خصص لقطاع الفلاحة مبلغ 1000 مليار د.ج، موزع عبر هذه الفترة بمتوسط 220 مليار د.ج كل سنة، حيث خصص لسياسة التحديد الفلاحي والريفي غلاف مالي قدر ب 185.3 مليار د.ج موزع كالاتي[1]:

*سياسة التجديد الريفي: 42 مليار د.ج (18%).

*سياسة التجديد الفلاحي: 160 مليار د.ج (69%).

*برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية: 28 مليار د.ج (13%).

وتتمحور سياسة التجديد الريفي والفلاحي على ثلاثة ركائز متكاملة: التجديد الريفي، التجديد الفلاحي وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية، بالإضافة الى إطار تحفيزي كمكمل لهذه الركائز الثلاثة.

2-1-التجديد الريفي:

بهدف توسيع التنمية الاقتصادية، تم اشراك المجتمع الريفي في هذه العملية وذلك باعتماد سياسة التجديد الريفي لأحداث تنمية مستدامة وتطبيق المساواة في توزيع الخدمات الاساسية حيث تأخذ في الاعتبار كل الاسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي. ويهدف التجديد الريفي الذي هو اوسع من التجديد الفلاحي الى تعزيز التضامن والى تطبيق اللامركزية حيث يأخذ في الحسبان الاهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل.

وقد اعتمدت سياسة التجديد الريفي في اكتوبر 2006، ثم بعد شهرين من ذلك في ندوة الولاة الحكومة يومي 6 و7 ديسمبر 2006 تم تبني برنامج دعم التجديد الريفي (2007 -2013) ونشر على شكل تعليمة

[1] زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي في الجزائر، اطروحة دكتوره، جامعة بسكرة، 2014/2013، ص88.

رقم واحد من طرف السيد رئيس الحكومة[1]. ويعد تحسين ظروف معيشة سكان الارياف وتنويع الانشطة الاقتصادية والعمل على حماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من أبرز المحاور التي تركز عليها سياسة التجديد الريفي[2].

2-2-التجديد الفلاحي: تم اضافة سياسة التجديد الفلاحي الى سياسة التجديد الريفي في شهر اوت 2008 من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك من خلال قانون توجيهي فلاحي ليتم تغيير تسميتها بسياسة التجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، والتي تركز على محورين اساسيين اولا انشاء بيئة مناسبة ومشجعة لتطوير الاستثمار في الانتاج الفلاحي، اضافة الى وضع نظام ضبط للإنتاج الفلاحي ذو الاستهلاك الواسع. وايضا زيادة برامج التكثيف الفلاحي[3]. وهناك حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات اولوية ضمن برامج التكثيف والعصرنة تستهدف رفع الانتاج والانتاجية وكذا تكامل الفروع المعنية، ويتعلق الامر بالبرامج التي تستهدف: الحبوب، الحليب، البقول الجافة، البطاطس، الحبوب الزيتية، الطماطم الصناعية، الاشجار المثمرة اللحوم الحمراء والبيضاء، البذور والشتائل.

2-3-برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هده السياسة الجديدة، لا سيما بسبب الادوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف اشكال التنظيم، وقد تم في هذا الشأن العمل بالنقاط التالية:

- عصرنة مناهج الادارة.

-الاستثمار في البحث والتكوين والارشاد الفلاحي من اجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الانتاجي.

-تعزيز القدرات المالية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع.

-تعزيز مصالحي الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

1Algérien, MADR, projet de programme quinquennal de développement (2010/2014), Mars 2009, p20

2Algérien, Institut national de la recherche agronomique d'Algérie, Deuxième rapport national sur L'état .des resource s phytogénétiques INRAA/juin, 2006, p151

[3] بركان بن خيرة، **سياسة الاحلال بين انتاج القمح الصلب والقمح اللين وتوسيع المساحة المسقية في الجزائر**، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015/2014 ص51.

3-اهداف سياسة التجديد الريفي والفلاحي:

تهدف هذه السياسة الى اعادة تنظيم مختلف اجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي، ويمكن ابراز استراتيجية هذه السياسة في الاتي[1]:

- زيادة الانتاج الوطني من الموارد الواعة الاستهلاك (القمح، الحليب) لضمان معدل تغطية وسطى أدني ب 75% وتوفير الشروط التي تسمح بالتكامل الفلاحي الصناعي لهذا الانتاج، ومواجهة الازمات المحتملة.

- عصرنة ونشر التقدم التكنولوجي في المستثمرات الفلاحية (التخصيب، المكننة، استخدام البذور، الجينات المحسنة).

- عصرنة وتنظيم شبكات جمع وتسويق الانتاج الوطني وتموين الفلاحة بالمدخلات والخدمات.

- وضع نظام ضبط فيما بين المهن، يجمع مختلف حلقات فروع الانتاج ذات الاستهلاك الواسع مثل: الحبوب، الحليب، البطاطا، اللحوم ...الخ، وخلق شروط استقرار السوق.

- تعميم وتوسيع انظمة الري الفلاحي مستهدفين 1.6 مليون هكتار في افاق 2014 مقابل حوالي 900 ألف هكتار سنة 2009.

-تنمية القدرات الوطنية التي تسمح بالوصول الى الاكتفاء الذاتي فيما يخص تغطية الاحتياجات من البذور والفسائل.

-التنمية المتناسقة والمتوازنة للفضاءات الريفية وتحين شروط الحياة ومداخيل السكان الريفيين.

1 زهير عماري، مرجع سابق، ص88

خلاصة الفصل الأول

يعد القطاع الزراعي من أهم الجوانب التي تلقى اهتماما كبيرا من طرف الدولة، وهذا لما له من دور في دعم الاقتصاد الوطني من جهة وتنمية الناتج الزراعي وتلبية حاجيات المواطنين من جهة أخرى.

اعتمدت الجزائر بعد سياسة الانفتاح الاقتصادي وتنمية الإنتاج المحلي إلى زيادة جهودها واهتمامها الكبير في القطاع الفلاحي بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، وهذا الاهتمام المتزايد يأتي في انظار خلق موارد بديلة كقطاع المحروقات وتشجيع الناتج الزراعي لسد احتياجات المواطنين والتقليل من الاستيراد المنتوجات الزراعية من الخارج.

إن الشيء المستخلص من خلال تفرعات هذا الفصل بأن الجزائر وضعت عدة برامج واليات وإمكانيات مختلفة للنهوض في القطاع الزراعي وتعظيم إنتاجية إلا أن هناك بعض التحديات التي حالت دون تحقيق هذه الغاية وأهمها (طبيعة الأرض الزراعية، نقص العمالة الزراعية المكونة في المجال، ضعف البرامج التدريبية المتخصصة).

ويبقى على صانع القرار في الجزائر ضرورة وضع برامج للارتقاء بالقطاع الزراعي ذات فعالية من حيث تحضير لها والتنفيذ وكذا توفير الإمكانيات اللازمة (البشرية والمادية) للوصول الى زيادة الناتج الزراعي من حيث الكم والكيف، وهذا يندرج ضمن الدور الاقتصادي للدولة.

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لأثر محددات القطاع الزراعي على الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

المبحث الأول: الجزء النظري للدراسة القياسية

من أكثر التطورات في الاقتصاد هو التأكيد المتزايد على تطوير الطرق الإحصائية واستخدامها في تحليل المشكلات الاقتصادية، هذا النوع من التحليل يسمى بـ: الاقتصاد القياسي؛ وقد تعددت الطرق المستعملة لتقدير معادلات نماذج الانحدار، وفي أواخر الثمانينيات من القرن العشرين ظهرت طريقة التكامل المتزامن وأصبحت الأكثر شيوعاً واستعمالاً لتقدير نماذج الانحدار، كونها تأخذ الاتجاه العشوائي للسلاسل الزمنية مما يجنب الوقوع في الانحدار الزائف.

في هذا المبحث سنتطرق إلى الإطار النظري للدراسة القياسية، وذلك من خلال التعرض لمفاهيم عامة حول الاقتصاد القياسي واختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية، وكذا طرق اختبار التكامل المتزامن.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاقتصاد القياسي

مفهوم الاقتصاد القياسي

لقد استخدم لفظ اقتصاد قياسي لأول مرة سنة 1926، ويعود الفضل في ذلك للاقتصادي Frisch Rangerويهتم الاقتصاد القياسي بقياس العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية لرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتنبؤ بالقيم المستقبلية للظاهرة موضوع البحث. كما يركز الاقتصاد القياسي في التطبيق على النظرية الاقتصادية، الاقتصاد الرياضي والأساليب الإحصائية، حيث عرفه جونستن بأنه علم يهتم بتقييم واختبار المعلمات للنموذج الاقتصادي[1].

كما حدد سامو يلسون[2]: بانه فرع من علوم الاقتصاد يبحث في التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الحقيقية مستعينا بتطور النظرية الاقتصادية والطرق الإحصائية. اما الكتاب العرب فعرفه عصام عزيز شريف بأنه فرع من فروع علم الاقتصاد يستخدم التحليل الكي للظواهر الاقتصادية الواقعية المبينة على الأساس التماسك بين النظرية والمشاهدة متخذا لذلك أساليب استقراء ملائمة[3].

وفي الأخير يمكن تعريفه بأنه: تطبيق الطرق الرياضية والاحصائية لتحليل البيانات الاقتصادية بهدف إعطاء محتوى رقمي للنظريات الاقتصادية للتأكد من صحة تلك النظريات.

---

[1] طهراوي فريد، **مطبوعة جامعية في الاقتصاد القياسي محاضرات وامثلة**، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة،2016/2015، ص 9

2P.A.Samualson .T.C.Copmans, « Report Of Evaluative Commitee For Econometrica,Econometric », Vol.N 02,1954, Pp 141-146 ,02

[3] عصام عزيز شريف، **مقدمة في القياس الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص 07.

نظرية واهداف الاقتصاد القياسي

تتميز مهمة نظرية الاقتصاد القياسي أساسا في قياس العلاقات وتكييفها مع مميزات الظواهر الاقتصادية التي يمكن اخضاعها الى التجربة المخبرية وذلك بتطبيق أدوات إحصائية طورت لملائمتها، بهدف تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في إطار دراسة علمية دقيقة. حيث يمكن إيجاز أهدافها فيما يلي[1]:

- **بناء نموذج قياسي**: ان السلوك الاقتصادي المبنى أساسا على النظرية الاقتصادية يمكننا من بناء نموذج اقتصادي بشكل يمكن اختباره حيث هناك العديد من الطرق لبناء النموذج القياسي انطلاقا من النموذج الاقتصادي، حيث يجب ان نختار الشكل المناسب، وهذا لا يتم الا بالتحقق من ملائمة النموذج لصحة النظريات من خلال التوصل الى نتائج وادلة عملية وعلمية ليتم بعدها تحديد البناء للمتغيرات العشوائية.

- **تقدير واختبار هذه النماذج**: باستخدام البيانات المشاهدة، والتطرق الى المتغيرات العشوائية في النموذج التي يجب ان لا يتعدى حدا معينا يحدده الباحث، عن طريق تقييم الوزن الاقتصادي له.

- **استخدام تلك النماذج للتنبؤ ورسم السياسات الاقتصادية**: للأغراض التحليل، فالقدرة التنبؤية الخاضعة للاقتصاد لا تكون مبنية على الحدس والخبرة فقط وانما تكون على أسس كمية وعلاقات رياضية انطلاقا من سلوك اقتصادي سابق للظاهرة الاقتصادية. ومن ذلك رسم السياسة الاقتصادية واتخاذ القرارات من خلال الحصول على التقديرات لمعالم العلاقات الاقتصادية والتي يمكن استخدامها فيما بعد في اتخاذ القرارات فكل هذا سوف يساعد الحكومات وكذا أصحاب المؤسسات في اتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الثاني: اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

تعرف السلاسل الزمنية على أنها مجموعة من المشاهدات المرتبة عبر الزمن، وغالباً ما تكون الفترات الزمنية متساوية ومتعاقبة، وتختلف هذه الفترات حسب طبيعة الظاهرة (يومية، أسبوعية، شهرية، فصلية، سنوية) وتستخدم السلاسل الزمنية في مجالات عديدة ومختلفة منها الإحصاءات الاقتصادية الدورية والإحصاءات السكانية؛ وتستخدم أيضاً في عملية التنبؤ بقيم متغير ما.

تعتبر دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية من الشروط المهمة للتكامل المتزامن لأن غيابها يسبب عدة مشاكل قياسية، وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية، ومعرفة نوعية عدم الاستقرار ما إذا كان من النوع TS (Trend Stationary) أو DS (Difference Stationary).

[1] طهراوي فريد، **مرجع سابق ذكره**، ص-ص 10-11.

– **السلاسل من نمط TS**: هي عبارة عن سلاسل زمنية تتسم بعدم الاستقرار، لها اتجاه عام محدد، فضلاً عن سياق عشوائي توقعه الرياضي مساوٍ للصفر وتباينه ثابت.

– **السلاسل من نمط DS**: هي أيضاً عبارة عن سلاسل زمنية غير مستقرة، ذات اتجاه عام عشوائي، وتتميز بوجود جذر الوحدة مرة واحدة على الأقل. وتعد اختبارات جذر الوحدة كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرارية، التي من بينها اختبار ديكي فولر المطور واختبار فيليبس بيرون.

اختبار ديكي فولر المطور(ADF) Augmented Dickey and Fuller :

أولى الاختبارات لجذر الوحدة قام بها ديكي وفولر عام 1979، وتم تطويرها فيما بعد إلى اختبارات مطورة عرفت بـ: Augmented Dickey and Fuller (ADF)، ويستلزم اختبار ديكي – فولر (DF) البسيط إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع وإدخاله أيضاً بتباطؤ لسنة واحدة كمتغير مستقل؛ واختبارات جذر الوحدة تعد الآن وسيلة تشخيص معيارية في تطبيقات تحليل السلاسل الزمنية. ومن النموذج التالي المسمى بنموذج الانحدار الذاتي Autoregressive (AR) process من الرتبة الأولى (AR1) يمكن عرض هذا الاختبار وذلك على النحو التالي: (1)

$$Y_t = \alpha Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن: α معامل المتغير المستقل؛ ε_t : حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه توفر الشروط التالية:

$$E(\varepsilon_t) = 0 \ , \ Var(\varepsilon_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \ , \ Cov(\varepsilon_t, \varepsilon_t) = 0$$

فإذا كان $(\alpha = 1)$ فهذا يعني وجود مشكلة جذر الوحدة، ويعاني من مشكلة عدم استقرار السلسلة حيث يوجد هناك اتجاه عام في البيانات.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة بطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة للحصول على الفروق الأولى للمتغير Y_t (حيث $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$) لتصبح:

$$\Delta Y_t = (\alpha - 1) Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots(1) \quad \text{حيث} \quad \lambda = (\alpha - 1)$$

ويصبح الفرض العدم λ يساوي الصفر $(H_0: \lambda = 0)$ أي وجود جذر وحدة في السلسلة، يعني أنها غير ساكنة، في مقابل الفرض البديل λ مختلف عن الصفر $(H_1: \lambda < 0)$، ويلاحظ أنه في حالة أن $\lambda = 0$ فإن

(1) دحماني محمد ادريوش: **سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر، 2014/2013، ص 118.

$\Delta Y_t = \varepsilon_t$ فعندئذ يقال أن سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى I(1) Integrated of Order، أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروقات من الدرجة الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2)، وهكذا ...، وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي I(0) ؛ ولقد جرت العادة على إجراء اختبار ديكي - فولر المبسط باستخدام ثلاثة صيغ من الانحدارات، أما الصيغيتين الأخيرتين فهما على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \rho_0 + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots (2)$$

$$\Delta Y_t = \rho_0 + \rho_1 t + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots (3)$$

والفرق بين هذه الصيغ، أن الأولى بدون ثابت وبدون اتجاه عام زمني، والثانية بإضافة ثابت وبدون اتجاه زمني، وأضيف الثابت والاتجاه العام الزمني في الصيغة الثالثة، وتأخذ جميع هذه الصيغ نفس فرضية العدم السابقة.

غير أن اختبار ديكي - فولر (DF) البسيط لا يصبح ملائماً إذا وجدت هناك مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي، أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي Serial Correlation، وذلك بالرغم من كون المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة، وعندئذ نلجأ لاستخدام اختبار آخر يسمى: اختبار ديكي- فولر المطور Augmented Dickey Fuller (1).

ويلاحظ في هذا الصدد أن هناك ثلاث صيغ للنموذج يمكن استخدامه في حالة ADF :

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=2}^{p} \beta_i Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots (4)$$

$$\Delta Y_t = \rho_0 + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=2}^{p} \beta_i Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots (5)$$

$$\Delta Y_t = \rho_0 + \rho_1 t + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=2}^{p} \beta_i Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots (6)$$

وهذه تمثل صيغ اختبار ديكي - فولر المطور (ADF test) Augmented Dickey-Fuller وتحمل نفس خصائص الاختبار المبسط (DF test) .

ويلاحظ هنا إن مشكلة الارتباط الذاتي سوف تختفي بعد إدراج عدد مناسب من الفروق، إذ تصبح ε_t غير مرتبطة ذاتياً. وتتمثل فروض الاختبار لجميع الصيغ المذكورة سابقاً كالآتي:

فرضية العدم: (السلسلة غير مستقرة) $H_0 : \lambda = 0$

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 658.

الفرضية البديلة: (السلسلة مستقرة) $H_1: \lambda < 0$

عند تطبيق اختبار ADF نكون بحاجة إلى تحديد p عدد التأخيرات الأمثل (إدراج تأخيرات كافية لإزالة الارتباط الذاتي للأخطاء)، ولتحقيق هذا الغرض يمكننا الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية مثل: معايير المعلومات (Akaike or Schwarz) أو استخدام إحصائيتي Box-Pierce أو Ljung-Box، لاختبار الارتباط الذاتي بعد كل تأخير مضاف، حيث نتوقف عند أول تأخير نقبل من أجله الفرضية الصفرية التي تفترض غياب الارتباط الذاتي للأخطاء.

والقرار في الصيغ الثلاث المذكورة يكون بمقارنة القيمة المحسوبة لـ τ_λ^* مع القيمة الجدولية لديكي - فولر وهي $ADF_{\lambda(m,n,\alpha)}$ للنموذج m بصيغه الثلاث (4-5-6)، وحجم العينة n، ومستوى المعنوية من جداول خاصة باختبار ديكي - فولر والمطورة أيضاً بواسطة ماكينون (1991) Mackinnon .

وتتم المقارنة بين القيم المحسوبة والحرجة (الجدولية)، فإذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة أكبر من المطلقة الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم H0 ونقبل الفرضية البديلة H1، مما يدل على معنوية المعلمة إحصائياً وعدم وجود جذر الوحدة (Unit Root) أي إن السلسلة الزمنية للمتغير المدروس مستقرة (Stationary) والعكس صحيح، فإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي إن السلسلة غير **مستقرة** (Non stationary) وبالتالي نقوم باختبار استقراريه الفرق الأول (First Difference) للسلسلة، وإذا كان غير مستقر نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى ... وهكذا.

اختبار فيليبس - بيرون (PP) Phillips – Perron Test :

وبالنسبة لاختبار فيليبس - بيرون (Phillips – Perron Test, 1988) فإنه يعتمد تقديره على نفس نماذج DF البسيط إلا أنه يختلف عن اختبار DF في أنه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس وذلك عن طريق عملية تصحيح غير معلمية Non-Parametric لإحصاءات ديكي . فولر، حتى يعالج مشكل الارتباط و/أو التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية.

ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل: (1)

☑ التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي . فولر مع حساب الإحصائيات المرافقة؛

(1) محمد شيخي: **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ط1، ص 212.

☑ تقدير التباين قصير المدى: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2$ حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي؛

☑ تقدير المعامل المصحح S_1^2 المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث: $S_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1-\frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{i=i+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}$

من أجل تقدير التباين على المدى الطويل، يجب ايجاد عدد التباطؤات l (Newey-West) المقدرة بدلالة عدد المشاهدات T : $l \approx 4\left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$ ؛

☑ حساب إحصائية فيليبس – بيرون PP : $t^*_{\hat{\phi}} = \sqrt{k}\times\frac{(\hat{\phi}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$

والذي يساوي 1 في الحالة التقاربية عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشاً أبيضاً، ثم يتم مقارنة هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول ماكينون.

ومن المعلوم أن اختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (AR) بينما اختبار (PP) قائم على افتراض أكثر عمومية، وهي أن السلسلة متولدة بواسطة عملية(Autoregressive Integrated Moving Average (ARIMA، ولذا يرى هالام وزانولي Hallam and Zanoli (1993) أن اختبار (PP test) له قدرة اختبارية أفضل وهو أدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغير. وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (PP test)(1).

المطلب الثالث: اختبارات التكامل المشترك

تقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية، وينص النموذج على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل لا تتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير ويصحح هذا التباعد عن التوازن بفعل قوى اقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات الاقتصادية للتحرك نحو التوازن طويل الأجل؛ وهكذا، فإن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في

(1) دحماني محمد ادريوش: نفس المرجع السابق، ص 120.

الأجل الطويل تؤول إليه المتغيرات الاقتصادية؛ وأهم المناهج القياسية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية هي:

- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل غرانجر؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسون؛
- منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل غرانجر:

يعد اختبار انجل غرانجر Engel and Granger من أهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك، حيث اعتمدا على اختبار الفرض الصفري القائل بـ: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وذلك بتقدير الانحدار لمتغير على الآخر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي، فإذا كانت سلسلة البواقي بها جذر وحدة، أي غير مستقرة، فيمكن قبول الفرض الصفري بعدم وجود تكامل مشترك في المعادلة، أما إذا كانت سلسلة البواقي مستقرة ولا تشمل على جذر الوحدة فيتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، ويشمل هذا الاختبار خطوتين (1):

☒ **الخطوة الأولى**: وتشمل على تقدير انحدار التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين X_t و Y_t باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + \varepsilon_t$$

شرط أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، ويتم التأكد من ذلك باستخدام أحد اختبارات جذر الوحدة.

يتم اختبار استقرار البواقي (ε_t) فإذا تم قبول فرضية العدم ($H_0 : \beta_1 = 0$) نستنتج بأن سلسلة البواقي المقدرة تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة، ومنه عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية في النموذج، والعكس في حالة التوصل من خلال هذا الاختبار إلى رفض فرضية العدم.

☒ **الخطوة الثانية**: وتشمل على تقدير نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model، إذ يتم تقدير النموذج في حالة كون المتغيرين X_t و Y_t متكاملين تكاملاً مشتركاً لبيان العلاقة في الأجل

(1) كامل كاظم علاوي ومحمد غالي راهي: نفس المرجع السابق، ص ص 224-225.

القصير، وبعد ذلك القيام بإدخال البواقي المقدرة في الانحدار كمتغير مستقل مبطئ لفترة واحدة في نموذج علاقة الأجل القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى كما في المعادلة الآتية:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_1 + \alpha_2 \varepsilon_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

Δ : الفرق الأول؛ ε_t : حد الخطأ، سالب الإشارة ومعنوي إحصائياً؛ ε_{t-1} : حد تصحيح الخطأ.

اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسون Johansen:

يعتبر هذا الاختبار أوسع من المنهجية المطبقة من طرف اختبار Engle and Granger، فهو يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وتعتمد منهجية جوهانسون على طبيعة العلاقة بين رتبة المصفوفة وجذورها بشكل أساسي، ويقوم هذا الاختبار بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك، والمسماة بـ: رتبة مصفوفة التكامل المشترك، ويعتمد على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 \Delta Y_{t-1} + a_2 \Delta Y_{t-2} + a_{\rho-1} \Delta Y_{t-\rho-1} + \pi\, Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

المصفوفة π تكتب على الشكل التالي: $\pi = \sum_{i=1}^{\rho} a_i - I$ ؛

ρ : عدد التأخيرات.

ومن أجل $\rho = 1$ يصبح النموذج كالتالي:

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

إذا كانت كل عناصر المصفوفة π معدومة، فإن رتبة المصفوفة تصبح: r = 0 فنقول أنه لا يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات ولا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الأخطاء، وإذا كانت: r = k فهذا يدل على أن كل المتغيرات مستقرة ولا يمكن استعمال طريقة التكامل المتزامن في هذه الحالة، أما إذا رتبة المصفوفة: k-1>r>1 فإنه يوجد r علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

رتبة المصفوفة π تحدد عدد علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات، ويتم إحصائياً حسابها كما يلي:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{k} ln(1-\lambda_i)$$

حيث: n : عدد الملاحظات؛ k : عدد المتغيرات؛ و λ_{trace} : هي قيم اختبار الأثر للمصفوفة .

ويتم اختبار فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يقل عن أو يساوي العدد r .

منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

تركز طرق تحليل التكامل المشترك المعتادة، مثل طريقة انجل- غرانجر (Engle and Granger) وطريقة جوهانسون (Johansen) على الحالات التي تكون فيها متغيرات السلاسل الزمنية الأساسية متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى، هذا يضع شرطاً مسبقاً وقيداً على استخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات في شكل المستوى؛ لذلك، ظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag Model , ARDL) كأفضل بديل لكونه لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدرة لها نفس رتبة التكامل.

يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL من خلال أسلوب " اختبار الحدود Bound Test" المطور من قبل بازاران وآخرون (2001) Pesaran et al؛ حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model, AR(p)) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Model)، في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر.

ويتميز أسلوب اختبار الحدود بعدة ميزات إذا ما قورن بطرق التكامل المشترك المستخدمة عادةً من أبرزها أربع ميزات: أما الأولى، فهي أنه يختبر مدى وجود علاقة واحدة في المستوى بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة عندما لا يكون معلوماً يقيناً ما إذا كانت المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة صفر I(0) ، أو من الدرجة الأولى I(1)، أو متكاملة بشكل مشترك. وأما الثانية، فتتمثل في تميز أسلوب اختبار الحدود بالثبات في حالة تحليل التكامل المشترك للعينات الصغيرة مقارنة بالطرق التقليدية الأخرى التي يقل الاعتماد عليها في ظل العينات الصغيرة، وتكمن الميزة الثالثة في أنه يتضمن معادلة واحدة فقط مما يسهل تقديرها وتفسير نتائجها. أما الميزة الرابعة، فهي أن طول إبطاءات المتغيرات الداخلة في النموذج يمكن أن تكون مختلفة (1).

(1) بشير عبد الله بلق: **محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي للفترة من 1962 إلى 2010**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد السادس، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ديسمبر 2015، ص ص 39-40.

بهدف إجراء اختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة يقدم بازران وآخرون Pesaran and al (2001) نهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار منهج الحدود (Bounds Testing Approach)، ويأخذ النموذج الصيغة العامة التالية:

$$\Delta Y_t = C + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 X_{t-1} + \beta_3 Z_{t-1} + \cdots + \sum_{i=0}^{p} \alpha_1 \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \alpha_2 \Delta X_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \alpha_3 \Delta Z_{t-i} + \cdots + \varepsilon_t$$

تكون معلمة المتغير التابع المبطئة لفترة واحدة على يسار المعادلة، وتمثل: $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \cdots\cdots$ معلمات العلاقة طويلة الأجل، و $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \cdots\cdots$ معلمات العلاقة قصيرة الأجل، في حيف أن C، ε_t تشير إلى الحد الثابت وأخطاء الحد العشوائي على التوالي.

يتضمن اختبار نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وإذا تم التأكد من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير، ولأجل ذلك يتم حساب إحصائية (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتكون الفرضية الصفرية H0 كالتالي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \cdots = 0$$

ولدينا العكس أي الفرض البديل H1 الذي ينص على " وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج":

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \cdots \neq 0$$

بعد القيام باختبار (Wald test) نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها Pesaran et al حيث نجد بهذه الجداول القيم الحرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم، أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل؛ إضافة إلى مجموعة من الاختبارات تهدف إلى معرفة ما إذا كان النموذج يخلو من مشاكل هيكلية مثل: اختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط

الـذاتي بـين بـواقي التقـدير، واسـتقرارية النمـوذج باسـتخدام اختبـار المجمـوع التراكمـي للبـواقي المعـاودة (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares).

المبحث الثاني: بناء النموذج

تعد مرحلة الإلمام بمعطيات العينة المختارة للدراسة وبناء النموذج من أهم المراحل التي تؤدي بنا إلى تحليل قياسي قريب جداً من الواقع، ومطابق للنظريات الاقتصادية والمدلول الاقتصادي من خلال علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع، وبناء على الدراسات النظرية والتجريبية، فإنه سيتم التعرض إلى بناء النموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة واختبار التكامل المشترك بنموذج جوهانسون ثم تقدير المعلمات في الأجلين الطويل والقصير.

المطلب الأول: بناء النموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة

فيما يخص نموذج الدراسة سوف يتم استخدام طريقة الـ (FMOLS)، التي صممت لأول مرة بواسطة Philips and Hansen (1990) لإعطاء التقدير الأمثل لانحدارات التكامل المشترك، حيث تعمل هذه الطريقة على تنقية قيم المعاملات المقدرة من القيم الزائفة التي يتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لكي نحصل على أعلى كفاءة في التقدير، بالإضافة لأن هذه الطريقة عدلت على طريقة المربعات الصغرى العادية بهدف التخلص من تأثير الارتباط الذاتي والإبقاء على تأثير المتغيرات الداخلية التي تبينها علاقة التكامل المشترك، ورغم جودة هذه الطريقة إلا أنها قد تصادف بعض المشاكل في حالة العينات الصغيرة، ولتطبيق هذه الطريقة لتقدير العلاقة طويلة المدى، يتطلب ذلك تحقق شرط وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المراد دراسة العلاقة بينها 1.

بناء على ما سبق عرضه من الإطار النظري والتحليل القياسي فإنه سوف يتم اختيار النموذج العام للدراسة على النحو التالي:

$$AG = f(X, M, L, SC)$$

حيث: AG : الناتج الزراعي (مليون دولار الأمريكي)؛

X : الصادرات الزراعية (مليون دولار الأمريكي)؛

M : الواردات الزراعية (مليون دولار الأمريكي)؛؛

L : عدد العمالة في القطاع الزراعي (ألف نسمة)؛

SC : المساحة المزروعة (ألف هكتار).

[1] - مرام تيسير مصطفى الفرا. **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)**. رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية. غزة: الجامعة الإسلامية، 2012، ص 126.

وفيما يلي التعريف بمتغيرات الدراسة:

- **الناتج الزراعي AG** : وهو المتغير التابع في هذه الدراسة.
- **الصادرات الزراعية X** : تعد مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات مؤشرا أخرا من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني، وتمثل الصادرات بصفة عامة مصدرا أساسيا من مصادر جلب العملة الصعبة التغطية مبالغ الاستيراد، وتمويل مشاريع التنمية المحلية، كما يعتبر التصدير منفذا أساسيا للسلع الوطنية إذا عجزت السوق الوطنية على استيعاب، نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين.
- **الواردات الزراعية M** : نظرا لأهمية هذا القطاع، إلا أن لا يستطيع تلبية احتياجات الأسواق المحلية وبالرغم من تحقيق الإنتاج الزراعي زيادات خلال الفترة تصل بعد التحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من حجم الواردات منها التي تكلف الخزينة العمومية مبالغ ضخمة نظرا لارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية وزيادة الطلب المحلي عليها
- **العمالة في القطاع الزراعي L :** ويقصد بها ذلك العنصر البشري الذي يعمل لنفسه من خلال الانتاج الذاتي للسلعة والخدمات عن طريق العمل لمصلحة الغير ويكون بذلك اجيرا يتبع جهده قصد انتاج سلع او تقديم خدمات، وتعد اليد العاملة عنصر اساسي من عناصر العملية الانتاجية، وتبقى الحاجة الى تنمية وتطوير مهارات اليد العاملة[1].
- **المساحة المزروعة SC** : وهي تلك الاراضي المستغلة اي المساحات الزراعية المنشطة

المطلب الثاني: اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ولقد تم استخدام اختبار فيليبس – بيرون Phillips-Perron لاختبار وجود جذر الوحدة أو الاستقرارية في جميع متغيرات محل الدراسة، هذا الاختبار يفحص فرضية العدم بأن المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر، مقابل الفرضية البديلة بأن المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة، أي أنه مستقر؛ بمعنى تحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية

[1] يمينة جاب الله، **خصائص اليد العاملة الجزائرية واتجاهات سوق العمل** – دراسة تحليلية، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضرية، جامعة سطيف، سنة 2015 ص ص ، 66-67

للمتغير مستقرة في مستواها الأصلي (level)؛ أم أنها غير مستقرة، وإذا تبين عدم استقرارها، فإنه يجب أخذ الفروق لها حتى تصل إلى حالة الاستقرار.

ولقد تم الاستعانة بالإضافة التي قدمها عماد الدين المصبح على برنامج Eviews، التي تقوم بإجراء اختبار ديكي – فولر المطور واختبار فيليبس بيرون بجميع الصيغ وبأخذ المستوى الأصلي والفروقات، وتم اختيار فترات الإبطاء بطريقة أوتوماتيكية من خلال معيار Schwartz Info Criterion، وكانت النتائج موضحة في الجدول رقم (04) التالي:

الجدول رقم (04): اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية في حالتها الأصلية

At Level						
		AG	X	M	L	SC
With Constant	t-Statistic	-0.3685	0.7032	-1.8995	-2.4654	-3.2857
	Prob.	**0.9030**	**0.9903**	**0.3283**	**0.1331**	**0.0241**
		n0	n0	n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0734	-1.5159	-3.3415	-4.4252	-3.1666
	Prob.	**0.5404**	**0.8029**	**0.0778**	**0.0069**	**0.1090**
		n0	n0	*	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.2163	2.0345	-0.4671	-0.0674	0.5977
	Prob.	**0.9393**	**0.9882**	**0.5051**	**0.6527**	**0.8403**
		n0	n0	n0	n0	n0

(*) معنوي عند 10 % . (**) معنوي عند 5 % . (***) معنوي عند 1 %

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ عدم استقرار السلاسل الزمنية لكل المتغيرات في حالتها الأصلية، بوجود ثابت أو ثابت واتجاه عام أو بدون وجودهما، مما يعني وجود جذر الوحدة لجميع السلاسل الزمنية عند المستوى.

بما أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى فإنه سوف يتم إعادة الاختبار وذلك بأخذ الفرق الأول لها، وكانت النتائج موضحة في الجدول رقم (05) التالي:

الجدول رقم (05): اختبار استقرار السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق الأولية

At First Difference						
		d(AG)	d(X)	d(M)	d(L)	d(SC)
With Constant	t-Statistic	-5.7853	-8.5407	-15.7403	-13.7110	-11.7951
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.6814	-25.2699	-15.4414	-13.6170	-11.3909
	Prob.	***0.0003***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.3790	-7.4943	-9.2218	-10.9802	-11.7645
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

الجدول رقم (05) يوضح تطبيق اختبار فيليبس بيرون بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى للسلاسل الزمنية، وتشير النتائج إلى أن جميع السلاسل مستقرة عند مستوى معنوية 1 %، ومن ثم يمكن القول بأن جميع المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة الأولى، أي I (1)، وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى الأصلي ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول.

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسون:

ويمكن إجراء اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسون وذلك من خلال تقدير نتيجة اختبار الأثر (Trace) واختبار القيمة العظمى (max)، فإذا كانت قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرض القائل بعدم وجود متجه تكامل لمتغيرات الدارسة (H0: r = 0)، ونقبل الفرض القائل بوجود على الأقل متجه تكامل واحد (H1: r ≠ 0)، وإذا كان العكس فالنتيجة تكون العكس من خلال قبول الفرض القائل بعدم وجود تكامل مشترك، ويوضح الجدول رقم (06) نتيجة اختبار الأثر (Trace) لاختبار وجود علاقة في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (06): نتائج اختبار الأثر

Date: 05/23/24 Time: 14:31
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: AG X M L SC
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.775244	95.97463	69.81889	0.0001
At most 1 *	0.492795	49.69972	47.85613	0.0332
At most 2	0.392493	28.65570	29.79707	0.0673
At most 3	0.251297	13.20555	15.49471	0.1075
At most 4 *	0.127657	4.233745	3.841466	0.0396

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

تشير نتائج اختبار جوهانسون الواردة في الجدول رقم (06) إلى رفض الفرضية الصفرية، القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى دلالة 0.05، بسبب نتائج اختبار الأثر Trace التي تبين أن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب 95.97463 أكبر من القيمة الجدولية 69.81889، وعليه نرفض الفرض الصفري ونجزم بوجود معادلة تكامل واحدة على الأقل.

هذه النتائج يؤكدها اختبار القيم المميزة العظمى Max والذي يختبر الفرض الصفري القائل بأن عدد متجهات التكامل المتساوي هي r مقابل الفرض البديل بأنها تساوى r+1، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (4) التالي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار القيم المميزة العظمى

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.775244	46.27490	33.87687	0.0010
At most 1	0.492795	21.04402	27.58434	0.2736
At most 2	0.392493	15.45015	21.13162	0.2586
At most 3	0.251297	8.971802	14.26460	0.2885
At most 4 *	0.127657	4.233745	3.841466	0.0396

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

يوضح الجدول رقم (07) أن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب 46.27490 أكبر من القيمة الجدولية 33.87687، وعليه نرفض الفرض الصفري ونؤكد على وجود معادلة تكامل واحدة على الأقل، وعلى ذلك يمكن القول أنه توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج.

المبحث الثالث: تقدير معلمات النموذج وتحليل النتائج

سوف يتم في هذا المبحث تقدير معلمات النموذج طويلة وقصيرة الأجل، وقبل القيام بتحليل النتائج لكل تقدير سوف يتم إجراء بعض الاختبارات للتأكد من صحة التقديرات.

المطلب الأول: تقدير المعلمات طويلة الأجل للنموذج وتحليلها

بعدما تحققنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة، ننتقل إلى الخطوة الثانية من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج FMOLS، الذي يأخذ الصيغة التالية:

$$AG_t = c + \beta_1 X_t + \beta_2 M_t + \beta_3 L_t + \beta_4 SC_t + \varepsilon_t$$

حيث أن: c : الحد الثابت؛ β_1 , β_2 , β_3 , β_4 : معلمات العلاقة طويلة الأجل؛ ε_t: الحد العشوائي.

وجاءت نتائج التقدير للنموذج كما هي موضحة في الجدول رقم (08) الآتي:

الجدول رقم (08): مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة FMOLS

Dependent Variable: AG
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 05/23/24 Time: 14:46
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West automatic bandwidth = 3.3318, NW automatic lag length = 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	5.877588	1.558924	3.770286	0.0008
M	0.869519	0.174309	4.988384	0.0000
L	1.639356	0.718347	2.282122	0.0306
SC	-0.391228	0.696464	-0.561734	0.5789
C	3091.866	5678.750	0.544462	0.5906

R-squared	0.892762	Mean dependent var	11905.38
Adjusted R-squared	0.876874	S.D. dependent var	7105.242
S.E. of regression	2493.176	Sum squared resid	1.68E+08
Long-run variance	6175891.		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) ما يلي:

- ✓ وجود علاقة معنوية طردية بين الصادرات الزراعية والناتج الزراعي بالأجل الطويل في الجزائر، إذ أن زيادة الصادرات الزراعية بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي بنسبة 5.877588 %، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث ان الجزائر انتهجت عدة سياسات من اجل التصدير، وهذا ما ساهم في زيادة الناتج الزراعي.
- ✓ وجود علاقة معنوية طردية في الأجل الطويل بين بين الواردات الزراعية والناتج الزراعي، إذ أن زيادة الواردات الزراعية بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى ارتفاع الناتج الزراعي بنسبة 0.869519 %، وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية، لابد على السلطات العمومية تقييد سياسة التوجه نحو استيراد المواد الزراعية.
- ✓ وجود علاقة معنوية طردية في الأجل الطويل بين عدد العمالة في القطاع الزراعي والناتج الزراعي، إذ أن زيادة العمال بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى ارتفاع الناتج الزراعي بنسبة 1.639356 %، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث اليد العاملة عنصر اساسي من عناصر العملية الانتاجية، وتبقى الحاجة الى تنمية وتطوير مهارات اليد العاملة.
- ✓ عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين المساحة المزروعة والناتج الزراعي في الجزائر، وذلك بسبب عدم استغلال الاراضي استغلالا ناجحا وعدم الاهتمام بالتنويع في المنتوجات.

كما يلاحظ أيضاً من خلال الجدول رقم (08) أن معامل التحديد المعدل للنموذج النهائي المقدر بلغ 0.8927، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 89.27 % من التغير الحاصل في المتغير التابع، ولمزيد من الدقة في التقدير يمكن مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الشكل رقم (02) الآتي:

الشكل رقم (02): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للنموذج

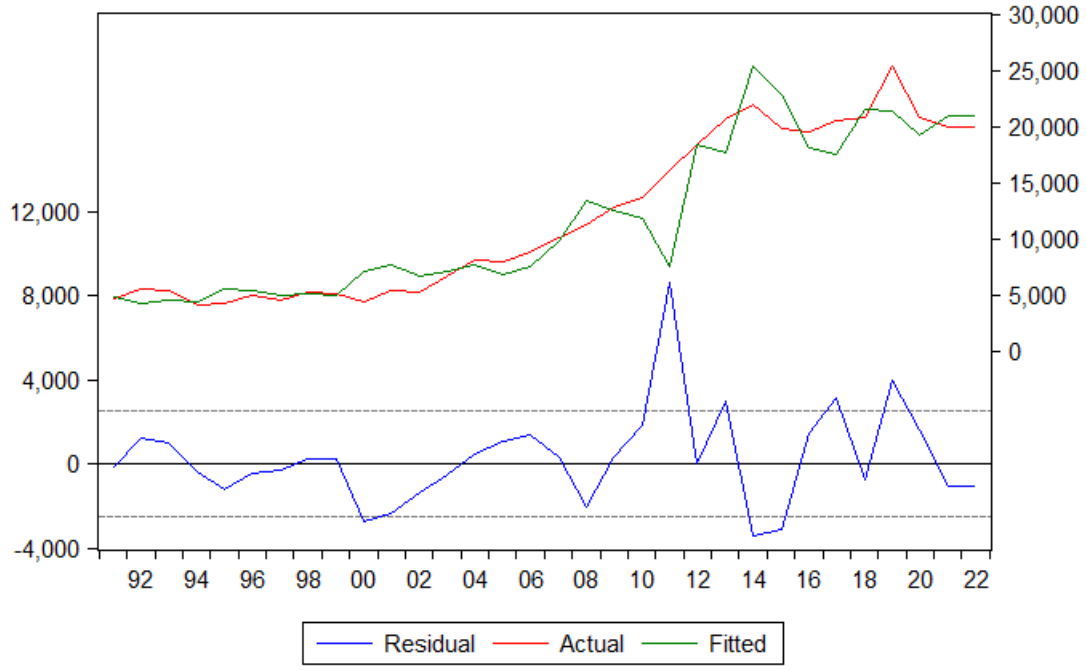

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

حيث يلاحظ من خلال الشكل رقم (02) تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

- يلاحظ أن نسبة دربن واتسون لدالة الناتج الزراعي غير موجودة، وذلك لأن استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS)، تتميز بقدرتها الفائقة على حل مشكلة الارتباط الذاتي، وبذلك يسقط اختبار ديربن واتسون ويكون غير صالح لاستخدامه في هذه الطريقة1.

كما يجب الإشارة هنا لشرط استقلالية المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض لكيلا تحدث مشكلة الازدواج الخطي، والتي لها تأثير سلبي على نتائج التقدير، وللتحقق من عدم وجود هذه المشكلة قمنا باستخراج قيمة معامل تضخم التباين (VIF) والذي عادة ما يشير للقيمة التي تقل عن 10 لهذا المعامل على ضعف التأثير السلبي لهذه المشكلة على النموذج، والجدول رقم (09) التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (09): معامل تضخم التباين لنموذج تصحيح الخطأ

Variance Inflation Factors
Date: 05/23/24 Time: 14:59
Sample: 1990 2022
Included observations: 32

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
X	2.430243	5.101080	2.597096
M	0.030384	9.268217	2.630519
L	0.516023	13.81222	1.802563
SC	0.485063	168.7761	1.196960
C	32248199	167.0921	NA

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن قيمة تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات أقل من القيمة 10، وبالتالي يعبر ذلك عن غياب التأثير السلبي لمشكلة الازدواج الخطي وبذلك يتم الاعتماد على نتائج النموذج المقدر.

المطلب الثاني: تقدير المعلمات قصيرة الأجل باستخدام نموذج ECM وتحليلها

وجود تكامل مشترك يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار قصيرة الأجل، ويستخدم نموذج تصحيح الخطأ كوسيلة لتكييف سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل، حيث تُستَخرج الفروقات (الأخطاء) بين القيم المقدرة والقيم الفعلية للمتغير التابع في النموذج التكاملي، ثم يعاد التقدير للنموذج بإدخال الفرق الأول للأخطاء كمتغير مستقل جديد، وفقاً للمعادلة التالية:

$$\Delta Z_t = \alpha + \sum_{i=0}^{p} \beta_1 \Delta Z_{t-i} + \lambda u_{t-1} + e_t$$

حيث تمثل: Z متجه المتغيرات المراد اختبارها، والمعاملات مرونات الأجل القصير، ويمثل معامل الفروقات سرعة التكييف بين الأجل القصير والأجل الطويل، حيث يكون هذا المتغير مستقراً إذا كانت القيمة المطلقة له أقل من واحد وإشارته سالبة 1، وهي الطريقة التي تعرف بطريقة أنجل غرانجر لتصحيح الخطأ والتي يتم استخراجها وفق الخطوات الآتية:

أ. اختبار استقرارية البواقي: تستلزم هذه الطريقة المرور بخطوتين، الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية والحصول على البواقي (Resid) من هذا التقدير، والثانية اختبار مدى سكون البواقي التي

[1] إياد خالد شلاش المحالي. **أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (1994-2009)** دراسة تحليلية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 27، العدد: 04، 2011، ص 341.

سوف يتم الرمز لها بالرمز: (Z) المتحصل عليها من الخطوة الأولى، فإذا كانت البواقي ساكنة عند المستوى دل ذلك على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأن العلاقة المقدرة في الخطوة الأولى هي علاقة صحيحة وغير مضللة، أما إذا كانت البواقي غير ساكنة في المستوى فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وأن العلاقة السابقة مضللة ولا يمكن الركون إليها [1].

فإذا كانت بواقي هذا النموذج مستقرة، فنقول أن السلاسل المكونة لهذا النموذج متكاملة ومتزامنة، وللتأكد من استقرارية البواقي (Z) لهذا النموذج نستعمل اختبار فيليبس بيرون PP والنتائج موضحة في الجدول رقم (10) التالي:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار فيليبس بيرون للبواقي z للنموذج

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level
		Z
With Constant	t-Statistic	-4.4239
	Prob.	***0.0014*** ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.4863
	Prob.	***0.0062*** ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.4577
	Prob.	***0.0001*** ***

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

من خلال نتائج الجدول رقم (10) أعلاه نلاحظ أن قيمة اختبار (ADF) المحسوبة أقل من قيم (Mackinnon) المجدولة عند مستوى معنوية 1%، مما يدل على أن سلسلة البواقي Z مستقرة، ومنه متغيرات النموذج المقدر متكاملة ومتزامنة، وبالتالي يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

ب. نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك، واستقرار بواقي النموذج فإنه يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ، وبعد الاختبار كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (11) الآتي:

[1] – بشير عبد الله بلق. (2013). العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة (1970-2015). المجلة الجامعة، العدد: 15، المجلد: 02، ص 365.

الجدول رقم (11): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Dependent Variable: D(AG)
Method: Least Squares
Date: 05/23/24 Time: 17:27
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X)	-1.780704	2.477850	-0.718649	0.4790
D(M)	0.239604	0.132987	1.801713	0.0837
D(L)	-0.064586	0.403502	-0.160064	0.8741
D(SC)	-0.780642	0.397638	-1.963197	0.0608
Z(-1)	-0.046445	0.179385	-0.258911	0.7978
C	541.7081	283.8210	1.908626	0.0679

R-squared	0.239970	Mean dependent var	492.1542
Adjusted R-squared	0.087965	S.D. dependent var	1581.114
S.E. of regression	1509.973	Akaike info criterion	17.64956
Sum squared resid	57000449	Schwarz criterion	17.92710
Log likelihood	-267.5681	Hannan-Quinn criter.	17.74003
F-statistic	1.578691	Durbin-Watson stat	2.209521
Prob(F-statistic)	0.202489		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

نستنتج من خلال الجدول رقم (11) عدم وجود علاقة لجميع المتغيرات المستقلة على الناتج الزراعي في الجزائر بالأجل القصير، وذلك بسبب الزيادة المتوقعة لجميع المتغيرات لا تكون واضحة ولا معتبرة كل سنة أي زيادة طفيفة

المطلب الثالث: تحليل النتائج

من خلال هذه الدراسة التي حاولنا ابراز أثر القطاع الزراعي على الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) باستخدام نموذج المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) في الاجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) في الاجل القصير ولقد تم التوصل الى النتائج التالية:

*جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى الاصلي. وبعد اجراء اختبار الاستقرارية في الفروق الأولى تبين أنها مستقرة من الدرجة الاولى. وبالتالي يمكن استخدام التكامل المشترك بطريقة جوهانسون.

*وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة في الاجل الطويل) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع: الناتج الزراعي.

*من خلال اختبار (FMOLS) تم التوصل الى:

- وجود علاقة طردية معنوية بين الصادرات الزراعية والناتج الزراعي وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- وجود علاقة معنوية طردية في الأجل الطويل بين الواردات الزراعية والناتج الزراعي وهذا راجع إلى تغطية مداخيل المحروقات.
- وجود علاقة معنوية طردية في الأجل الطويل بين عدد العمالة في القطاع الزراعي والناتج الزراعي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين المساحة المزروعة والناتج الزراعي في الجزائر، وذلك بسبب عدم استغلال الاراضي استغلالا ناجحا وعدم الاهتمام بالتنويع في المنتوجات

*من خلال اختبار (ECM) تم التوصل الى انه لا توجد علاقة بين القطاع الزراعي والناتج الزراعي، وهذا ما يتعارض مع الفرضية الثالثة.

خلاصة الفصل الثاني :

في هذا الفصل حاولنا تحليل وتقدير أثر القطاع الزراعي على الناتج الزراعي في الجزائر للفترة 1990 - 2022، فقد اتبعنا المنهج الكمي بتقدير نموذج تصحي الخطأ (ECM)، ووظائف الاستجابة الفورية باستخدام برنامج Eviews 09 من أجل قياس الأثر والعلاقات بين متغيرات الدراسة، وخلصت الدراسة أيضا إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة في الجزائر للمدى القصير في فترة الدراسة، وهنا لابد على السلطات العمومية توفير وسائل الرقابة على عمليات الانتاج الزراعي مع وضع الاطار القانوني الذي يحدد كيفية الارتقاء بالقطاع الزراعي .

الخاتمة

الخاتمة

يتم التطرق في هذه الدراسة الى ابراز مدى مساهمة تطور القطاع الزراعي في ترقية الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟ حيث استندت الدراسة في ذلك على اهم النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة وتم تحديد أربع متغيرات مستقلة وهي: الصادرات الزراعية والواردات الزراعية والقوى العاملة والمساحة المزروعة، والناتج الزراعي كمتغير تابع.

1. نتائج اختبار الفرضيات:

- صحة الفرضية الأولى وجود علاقة طردية معنوية بين الصادرات الزراعية والناتج الزراعي وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- عدم صحة الفرضية الثانية وجود علاقة معنوية طردية في الأجل الطويل بين الواردات الزراعية والناتج الزراعي وهذا راجع إلى تغطية مداخيل المحروقات.
- صحة الفرضية الثالثة وجود علاقة معنوية طردية في الأجل الطويل بين عدد العمالة في القطاع الزراعي والناتج الزراعي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- عدم صحة الفرضية الرابعة عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين المساحة المزروعة والناتج الزراعي في الجزائر، وذلك بسبب عدم استغلال الاراضي استغلالا ناجحا وعدم الاهتمام بالتنويع في المنتوجات

2. نتائج الدراسة :

وبعد التأكد من استقرار جميع المتغيرات من الدرجة الاولى ووجود علاقة تكامل مشترك بينهما. تم اجراء الدراسة القياسية باستخدام نموذج FMOLS في الاجل الطويل. تم التوصل الى ان هناك علاقة طردية بين محددات القطاع الزراعي والناتج الزراعي، في حين تم استخدام نموذج ECM في الاجل القصير وتم التوصل الى انه لا توجد علاقة بينهما.

3. التوصيات:

وعلى هذا الاساس نمكن ان نقترح مجموعة من التوصيات نذكرها كالتالي:

- ضرورة ادراج الاستثمار الزراعي كأحد ركائز القطاع الزراعي وذلك من خلال مرافقة الدولة والشراكة بينها وبين المستثمر الزراعي وتوفير له كل التسهيلات والدعم لأجل الوصول الى انتاج زراعي جيد كما وكيفا.

- اهمية انشاء مراكز بحثية زراعية تهتم بتطوير القطاع الزراعي تتوزع بشكل اقطاب جهوية، ويكمل دورها في تقديم البرامج والخطط المناسبة لتطوير الناتج الزراعي.

– ضرورة استعمال الوسائل الحديثة ورقمنه كل ما يتعلق بالقطاع الزراعي (اليد العاملة، مستويات الصادرات والواردات ...الخ)

– ضرورة الاعتماد على التجارب الدولية الناجحة في تطوير القطاع الزراعي وناتجه وذلك من خلال تكوين اطارات واصحاب الكفاءات من لهم ارتباط وثيق بالقطاع الزراعي وأسندته من هذه التجارب ومحاولة الاعتماد عليها في بعض المنتوجات الزراعية الجديرة بالاهتمام خصوصا لكل المنتوجات المستوردة من الخارج مثل البن والارز.... الخ

– يمكن تتبع مستويات الناتج الزراعي بالنسبة لدراسة القياسية في مجال زمني قصير من خلال الاعتماد على متغيري الاستثمار الزراعي والتنوع الزراعي (تنوع منتوج الزراعي).

4. آفاق الدراسة:

انطلاقا من كل ما تم ذكره نقترح افاق لموضوع دراستنا تكون اضافة لموضوع القطاع الزراعي والناتج الزراعي والتي تأخذ شكل اشكاليات اخرى في هذا الموضوع حيث بإمكان الباحثين أن يجدو لها اجابات علمية من خلال استعمالهم للطرق القياسية المختلفة ونذكر منها:

- دور القطاع الخاص لتطوير القطاع الزراعي دراسة قياسية لمستويات الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة (2010-2024)
- أثر الدعم الحكومي على تنمية المنتوج الزراعي في الجزائر دراسة قياسية بين (2015-2024).

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا –المراجع العربية

1–الكتب:

- عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، بغداد، 1969.

– محمد أزهر سعيد السماك، دراسات في الموارد الاقتصادية، ط 1، جامعة الموصل، العراق، 1978.

– عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، ط1، الدار التونسية، ج 2، تونس، 1984.

– عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، ط 1، دار المعرفة، 1980.

– أحمد رمضان، نعمة الله، إيمان محمد محب زكي، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر.1995

- جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

– أحمد فريد مصطفى، الموارد الاقتصادية، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2006.

– محمد عبد العزيز عجمية، محمد محرز إسماعيل، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 1970

– محمود شافعي وآخرون، مدخل إلى الاقتصاد الزراعي، مكتبة الأقصى، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1986

– عاكف الزعبي، مبادئ التسويق الزراعي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

– عنبر إبراهيم شلاش، التسويق الزراعي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

– منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى،2000.

– ادريس بن عمر النافع، الاستثمار وتطبيقاته في المصارف الاسلامية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2021

– خليل زغدي، السياسات العامة لترقية الفلاحة الصحراوية بالجزائر ولاية الوادي نموذجا للإنتاج الزراعي، الجزائر، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، 2023.

– عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

–عصام عزيز شريف، مقدمة في القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.

2–المذكرات والاطروحات

– الجيلاني موساوي واخرون، مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة حمه لخضر بالوادي ،2022/2021.

– جودي امنة وبودور نوال، دور القطاع الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة 2015-2016.

– خنفر مانع، الدور المنوط بالقطاع الزراعي الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2001.

– جدي عبد الحليم، الفلاحة والتنمية الذاتية لبلدية الر كنية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة 8ماي 54 قالمة،2004.

– غويلة صبرينة، فعالية التمويل المبني على المشاركة في تنمية القطاع الزراعي، تخصص تمويل التنمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 8ماي،1954، قالمة، 2012.

– غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

– فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد، جامعة اخوة منتوري جامعة قسنطينة، 2008/2007.

– زبيري رابح، الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 1996.

– مصطفى قريد، استخدام التحليل الكمي الاقتصادي لدراسة انتاج القمح في الجزائر 1987-2012، اطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2015-2016.

– زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2014/2013.

– بركان بن خيرة، سياسة الاحلال بين انتاج القمح الصلب والقمح اللين وتوسيع المساحة المسقية في الجزائر، اطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.

– مرام تيسير مصطفى الفرا. دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011). رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية. غزة: الجامعة الإسلامية 2020.

3–المجلات

– جبار هاجر، تقييم القطاع الزراعي في الجزائر، مجلة الادارة والتنمية والبحوث والدراسات، العدد24، ديسمبر 2018

– مريني بن علية، قليل حليمة، القطاع الزراعي كبديل اقتصادي في الجزائر، مجلة المعرفة متعددة التخصصات الالكترونية، الجزائر، العدد3، 2020

– بشير عبد الله بلق: محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي للفترة من 1962 إلى 2010، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد السادس، كلية الاقتصاد والتجارة زليتين، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ديسمبر 2015.

– يمينة جاب الله، خصائص اليد العاملة الجزائرية واتجاهات سوق العمل – دراسة تحليلية، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضرية، جامعة سطيف، سنة 2015.

- إياد خالد شلاش المجالي. أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (1994-2009) دراسة تحليلية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 27، العدد:04 2011.

- بشير عبد الله بلق، العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة (1970-2015). المجلة الجامعة العدد: 15، المجلد: 02، 2013.

- طالبي بدر الدين ولعساس أسية، واقع القطاع الزراعي في الجزائر، مجلة المعارف، قسم العلوم الاقتصادية، العدد 23 جامعة البويرة، ديسمبر 2018.

4-الملتقيات

- رجراج محمد، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية؛ قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية؛ جامعة ورقلة، 08 -09 مارس 2005.

5-المحاضرات

- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

- دحماني محمد أدريوش: سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر، 2014/2013.

- طهراوي فريد، مطبوعة جامعية في الاقتصاد القياسي محاضرات وامثلة، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة،2016/2015.

6-المراكز الحكومية

-وزارة الفلاحة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، برنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز، الجزائر

ثانيا: المراجع الاجنبية

-Algérien, MADR, Plan national de development agricol, 2001

-Algérien, MADR, projet de programme quinquennal de développement (2010/2014), Mars 2009

-Algérien, Institut national de la recherché agronomique d'Algérie, Deuxiéme rapport national sur L'état des resource s phytogénétiques INRAA/juin, 2006.

-P.A.Samualson .T.C.Copmans, « Report of Evaluative Commitee For Econometric, Econometric » Vol.N02.1954. Pp 141-146.02

الملاحق

الملاحق: الاحصائيات المستخدمة في Eviews 09

كتاب السنوي للإحصائيات السنوية العربية من الجلد 12 الى المجلد 42

السنوات	الصادرات الزراعية X	الواردات الزراعية M	القوى العاملة L	المساحة المزروعة SC	الناتج الزراعي AG
1990	78050000	2724480000	1391000	7661400	5334000000
1991	92390000	2211020000	1417000	7850000	4647200000
1992	99970000	2260480000	1050000	8116000	5441000000
1993	102420000	2467510000	1080000	8095700	5414000000
1994	110720000	2439370000	1023000	8043000	4008000000
1995	117740000	3601920000	1084000	8069260	4280000000
1996	162840000	3020840000	1154000	8081000	4966300000
1997	58160000	3105590000	1180000	8202000	4519000000
1998	73160000	3162610000	1200000	8215000	5267000000
1999	105290000	2686220000	1250000	8227000	5075000000
2000	111360000	2781610000	2525000	8226000	4328000000
2001	151470000	3016520000	2591000	8169260	5324000000
2002	126900000	2950510000	2100000	8205050	5236000000
2003	134690000	3560560000	2112000	8458680	6589000000
2004	153930000	4773200000	1617000	8196820	8032000000
2005	142100000	4539040000	1381000	8389640	7900000000
2006	164510000	4676990000	1609630	8403570	8812000000
2007	180850000	6077200000	2220120	8414670	10105000000
2008	302540000	9242160000	2244060	8424760	11195000000
2009	208510000	7252070000	3157000	8423340	12820260000
2010	208510000	7826710000	2420170	8435030	13644410000
2011	208510000	2876710000	2442600	8445490	16110620000
2012	840030000	11244490000	2476500	9032700	18334020000
2013	561050000	11933580000	2528900	8461870	20573390000
2014	772540000	19409380000	2550600	8465040	21966600000
2015	795540000	11790680000	4959800	8488030	19718000000
2016	867300000	10309100000	2545000	8448480	19476730000
2017	756800000	10332200000	2608770	8534600	20565070000
2018	1239400000	10306000000	2648980	5522410	20769540000
2019	1299800000	9682300000	2693550	5724780	25291000000
2020	1311500000	8462300000	2650000	8509570	20756160000
2021	1404600000	9893100000	2650000	8509570	19903980000
2022	1404600000	9893100000	2650000	8509570	19903980000

اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية في حالتها الأصلية

At Level						
.		AG	X	M	L	SC
With Constant	t-Statistic	-0.3685	0.7032	-1.8995	-2.4654	-3.2857
	Prob.	***0.9030***	***0.9903***	***0.3283***	***0.1331***	***0.0241***
		n0	n0	n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0734	-1.5159	-3.3415	-4.4252	-3.1666
	Prob.	***0.5404***	***0.8029***	***0.0778***	***0.0069***	***0.1090***
		n0	n0	*	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.2163	2.0345	-0.4671	-0.0674	0.5977
	Prob.	***0.9393***	***0.9882***	***0.5051***	***0.6527***	***0.8403***
		n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference						
.		d(AG)	d(X)	d(M)	d(L)	d(SC)
With Constant	t-Statistic	-5.7853	-8.5407	-15.7403	-13.7110	-11.7951
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.6814	-25.2699	-15.4414	-13.6170	-11.3909
	Prob.	***0.0003***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.3790	-7.4943	-9.2218	-10.9802	-11.7645
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***

اختبار استقرار السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق الأولية

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		AG	X	M	L	SC
With Constant	t-Statistic	-1.8310	1.2226	-1.9269	-2.6111	-2.3466
	Prob.	***0.3582***	***0.9976***	***0.3163***	***0.1012***	***0.1656***
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9014	-0.9917	-3.4571	-4.4244	-2.9758
	Prob.	***0.6261***	***0.9307***	***0.0616***	***0.0070***	***0.1574***
		n0	n0	*	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.4667	2.4209	0.4019	-0.1476	0.4652
	Prob.	***0.5037***	***0.9951***	***0.7931***	***0.6247***	***0.8079***
		n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(AG)	d(X)	d(M)	d(L)	d(SC)
With Constant	t-Statistic	-1.3305	-8.5174	-5.3279	-8.2495	-2.5839
	Prob.	***0.6004***	***0.0000***	***0.0002***	***0.0000***	***0.1094***
		n0	***	***	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.5357	-9.2715	-5.2273	-8.1082	-3.2648
	Prob.	***0.9750***	***0.0000***	***0.0011***	***0.0000***	***0.0952***
		n0	***	***	***	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9065	-7.7359	-5.2245	-8.3466	-2.6267
	Prob.	***0.3145***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0109***
		n0	***	***	***	**

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.